Archaeological Inscription
Print ISSN:2974-4016
Online ISSN:2974-4024

البعد الأثري في تحقيق نسخة المؤلَف رسالة المقريزي "شذور العقود في ذكر النقود"

دراسة حالة

أ.د/ محمد عبد الستار عثمان

أستاذ الآثار والعمارة الإسلامية المتفرغ- كلية الآثار – جامعة سوهاج- مصر

muhammad.abdalsattar@arch.sohag.edu.eg

Article information

Received: 06/2023 **Accepted:** 08/2023

Pages: 1-48

Vol: 2 (2024)

DOI: 10.21608/archin.2024.332186

Abstract:

The verification of a Holograph, the most significant type of manuscript, is a challenging task that requires carful archeological investigation. This paper examines the case of Al-Maqrizi's Holograph "***Sudur al Uqud fi Diker al Nukud***", which is preserved at Leiden University, Holland. The paper aims to:

1. Identify the original copy of the manuscript, which was written by a copyist and later reviewed and annotated by Al-Maqrizi himself in 841 A.H (1437 A.D).
2. Analyze the author's review of the Leiden copy and its implications for the verification process.
3. Trace the history of the holograph from its creation to 841 A.H (1437 A.D).
4. Compare the content of the original text and the additional marginal notes (apparatus) added by Al-Maqrizi.
5. Provide a correct and complete reading of the text and the apparatus based on the archaeological evidence.

The paper demonstrates the importance of applying appropriate archaeological methodology to verify the holograph and to reveals its authentic and comprehensive form and content.

الملخص:

يعرض هذا البحث لأهمية البعد الأثري في تحقيق المخطوط الذي يتمثل في نسخة المؤلف من وجهة النظر الآثارية باعتبار أنها في حد ذاتها أثرًا مرقوشًا، وهذا الطرح يكشف عن أهمية اعتبار هذا التوجه في تحقيق المخطوطات الأثرية بصفة عامة، وتشير هذه الدراسة إلى ما تم من تحقيقات سابقة لرسالة المقريزي "شذور العقود في ذكر النقود" سواء التي اعتمدت على نسخ متأخرة، أو التي اعتمدت على نسخة المؤلف التي راجعها المقريزي بنفسه لبيان أهمية نسخة المؤلف في التحقيق من جهة، ولبيان أهمية اعتبار المخطوط كأثر لا يصح التدخل في تغيير متنه في سياق المنهجية الخاصة التي يطرحها المحقق التي لا تضع اعتبارًا للنص الأثري للمخطوط.

وتبين هذه الدراسة المؤشرات والسمات الأثرية لنسخة المقريزي والمحفوظة بجامعة ليدن بهولندا – موضوع الدراسة- في سياق ما ورد في المصادر عن منهجية نسخ الكتب وكتابة التخريجات، وفي هذا السياق نرصد ما وقع من هنات في التحقيق بسبب عدم اعتبار البعد الأثري في التحقيق، وتنتهي الدراسة إلى نتيجة مهمة تتلخص في أهمية اعتبار البعد الأثري في تحقيق المخطوطات باعتبارها أثرًا لا يصح تعديله أو تغييره، وتقديمه للقارئ بصورته الأثرية في مراحله المختلفة.

Keywords:

Investigation, al-maqrizi, Šiḏūr al-ʿUqūd, Manuscript, Author version.

الكلمات المفتاحية:

تحقيق المخطوطات، المقريزي، شذور العقود، المخطوط، نسخة المؤلف.

المقدمة:

انطلاقًا من أن نسخة مخطوط أو رسالة أو كتاب "شذور العقود في ذكر النقود" للمقريزي في مجموعة ليدن تمثل في حد ذاتها أثرًا منقولاً، وانطلاقًا من أهمية نسخة المؤلف في تحقيق نص الكتاب؛ يعرض الباحث لدراسة هذه النسخة دراسة آثارية من ناحية الشكل والمضمون. وهذه الدراسة تهدف إلى إثبات وجود نصين لكتاب المقريزي المذكور تحملهما هذه النسخة، النص الأصلي الذي كتبه المقريزي بأمر من السلطان المؤيد شيخ بغرض التمهيد الاعلامي والاعلاني لإصلاح السكة الذي قام به هذا السلطان بعد صفر سنة ٨١٨هـ /١٤١٥م. والنص المنقح الذي تتبعه المقريزي وأقر بصحته بعد تصحيح النص الأصلي وتكملة ما سقط منه من جهة وإضافة بعد التعليقات أو الحواشي أو الإلحاقات إلى المتن الأصلي الذي كتبه للسلطان المؤيد شيخ كما أشرنا.

وهذا التصحيح وتلك الإضافة تأتي في إطار تحول رسالة المقريزي إلى المؤيد شيخ إلى كتاب يمثل وعاءً معرفيًا اتصاليًا مهمًا أكثر من كونه رسالة شبه رسمية رفعها المقريزي إلى السلطان المؤيد شيخ. وفي الإطار الزمني يجب أن نشير إلى أن هذا التغيير في الهدف كان بعد الإنشاء الأول أو كتابة المتن الأصلي بحوالي ثلاثة وعشرين عامًا، وفي سياق أحداث مختلفة عاشتها مصر في عهد سلطان آخر هو السلطان برسباي الذي تم في عهده أيضا إصلاح آخر للسكة نلاحظ أن المقريزي لم يتناوله بما يشير إلى التزامه بالنص الأصلي للكتاب وإطاره الزمني عند تأليفه الأصلي، وكذلك عند تتبعه وتصحيحه.

وتهدف هذه الدراسة بصورة مباشرة إلى تحديد السمات الشكلية للمخطوط في مرحلتيه لأهمية ذلك في تحقيق الكتاب بإعتبار أن كل مرحلة تعكس نسخة للمؤلف في إطار زمني محدد مرتبط بالهدف الذي كان يخدمه الكتاب في كل مرحلة.

كما تعرض الدراسة أيضا لمضمون النص في كل مرحلة لبيان الفارق بين النسخة الأصلية والنسخة المنقحة للمؤلف بعد التتبع والتصحيح. وهذا العرض يهدف إلى طرح صورة من صور "نسخة المؤلف" يمكن اعتبارها عند تحقيق المخطوط لتقدم تتبعًا متكاملاً للمخطوط يخدم أهداف تحقيقه ودراسته ونشره بصورة متكاملة. وفي إطار ما سبق تتضح المحاور التي تناولها هذا البحث والتي تتمثل فيما يلي:-

١. الشكل والمضمون للنسخة الأصلية الأولى لمخطوط شذور العقود قبل تتبع وتصحيح المقريزي لها، وتأريخ النسخة التي خُطت واعتمد عليها المقريزي في تتبعه وتصحيحه ٨٤١هـ/ ١٤٣٧م.

٢. شكل ومضمون النسخة بعد تتبع المقريزي للنسخة الأصلية الأولى.

٣. بيان أهمية اعتبار النصين، الأصلي قبل التتبع والتصحيح ثم النص بعد التتبع والتحقيق وكيفية التعامل مع النصين عند إصدار التحقيق منشورًا لخدمة البحث العلمي.

وفي سياق تحقيق ذلك تتبع الباحث المنهج الوصفي والتاريخي في إطار التركيز على الجوانب الأثرية المرتبطة بالشكل والمضمون بإعتبار أن نسخة ليدن تمثل في حد ذاتها أثرًا منقولاً يخضع لمنهجيات البحث الآثاري وأدواته.

ثم ينتهي البحث لعرض ما تتوصل إليه الدراسة من نتائج ومناقشتها لإظهار أهمية ذلك في منهجيات التحقيق من جهة، ومنهجيات دراسة المخطوط في إطار البعد الأثري من جهة أخرى، وهو اتجاه لم تتعمق في تناوله الدراسات الآثارية السابقة، ويمثل بابًا مهمًا من أبواب دراسة فن الكتاب العربي والإسلامي.

السمات الشكلية للنسخة الأصلية في ليدن:

تقع هذه النسخة في عدد ١٦ صفحة تضم أولها الصفحة التي تشير إلى عنوان الكتاب ومؤلفه تقي الدين أحمد بن علي المقريزي، والعنوان المثبت في هذه الصفحة "شذور العقود في ذكر النقود"[١] وهو العنوان الأصلي للكتاب الذي غُيّر في نسخ لاحقة إلى "كتاب في النقود القديمة والإسلامية".

ويلاحظ أن السطر الأول في هذه الصفحة مكتوب بالحبر الأحمر وفيه تحديد لهوية المؤلَّف بأنه "كتاب" ولم يعنون لهذا المؤلف في هذه النسخة بكلمة "رسالة"، وهو أمر له دلالته المرتبطة بالوضع المعرفي للمؤلف الذي أنشئ في الأصل ليكون "رسالة شبه رسمية" لبى فيها المقريزي أوامر السلطان المؤيد شيخ الذي طلب منه كتابتها في سياق الإجراءات التي قام بها لإصلاح السكة في مطلع عام ٨١٨هـ/ ١٤١٥م، فكتبها المقريزي بمنهجية كتابة الموضوعات الموجزة التي تعالج مشكلة أو تتماهى مع حدث واقع له أهميته، ومن ثم جاء المتن في هذا العدد القليل من الصفحات، وجاء هذا واضحًا في وصف المقريزي لما كتبه بأنه "نبذة لطيفة"، ثم رأى مؤلفه بعد ذلك وبعد إنتهاء هذه الأحداث بحوالي ثنتان وعشرين سنة أن يقوم بتتبع المتن وتصحيحه مضيفًا إليه عشرة تخريجات ترتبط بما ورد في هذا المتن سواء كان هذا الارتباط في إطار التفسير اللغوي أو الاصطلاحي.

ويلاحظ أن وسم هذا المؤلَّف بلفظ "كتاب" له أهميته في مناقشة مسمى هذا المؤلَّف الذي تراوح تعريفه بين مسمى "كتاب" ومسمى "رسالة"، وهذا المسمى الأخير ورد في صفحات العنوان في بعض النسخ المتأخرة نسبيًا والذي تنصب دلالته في عصرنا على تلك المؤلفات الموجزة التي تعالج قضية برزت أهميتها في عصر تأليف هذا المؤلَّف أو ذاك، سواء كان في إطار حرية المؤلف في معالجة هذه القضية أو تلك، أو في إطار شبه رسمي يُطلب من السلطة الحاكمة كما حدث في "كتاب شذور العقود". ولا شك أن ورود مسمى "كتاب" في صفحة العنوان له أهميته في التتبع الزمني لاستخدام مسمى "كتاب" ومسمى "رسالة" وله أهميته في إدراك مقصود إطلاق مسمى "رسالة" (الجمع رسائل) على ما كتبه المقريزي من مؤلفات موجزة مختصرة مركزة تعالج قضية مهمة قام بالكتابة عنها سواء في إطار فكري خاص به أو في إطار رسمي كما حدث في شذور العقود.

ويلاحظ أن الناسخ – في الإطار الشكلي كما أشرنا – كتب في السطر الأول من الصفحة الأولى كلمة "كتاب" فقط وبالحبر الأحمر ومد حرف الباء مدًا ظاهرًا شغل بقية السطر الأول بعد الحروف الثلاثة السابقة. كما أنه شكّل الكلمة بالحبر الأسود بالرغم من عدم وجود حاجة ملحة إلى ذلك، ويبدو أن هذه السمات سواء

[١] أنظر لوحة رقم (١)

الكتابة باللون الأحمر أو مد حرف الباء، وكذلك تشكيل حروف كلمة "كتاب" جاء في إطار وضع هذه الكلمة في صفحة العنوان في بؤرة بصرية ملفتة للقارئ، وهو ما يومئ إلى مهارة الناسخ من جهة ورغبته في تحقيق هذا البعد البصري.

ثم يلي ذلك الإشارة إلى اسم الكتاب ومؤلفه، ويلاحظ الحرص في ذكر الاسم إنه امتد إلى الجد السابع للمقريزي، كما يلاحظ ذكر ألقاب الكنية والنسب الخاصة بالمقريزي وكذلك بعض الألقاب الفخرية التي تشير إلى المكانة العلمية للمقريزي وبصياغة تومئ إلى أن ما ورد في هذه الصفحة ليس من صياغة المقريزي نفسه. ونرجح كتابة متن هذه الصفحة بمعرفة الناسخ أو بمعرفة ناسخ النسخة التي نسخها الناسخ.

ويبلغ عدد سطور صفحات متن الكتاب بعد صفحة العنوان على ٢٥ سطرًا فيما عدا الصفحات أرقام ٢، ٩، ١٠ التي يبلغ عدد سطورها ٢٤ سطرًا. كما يلاحظ أن النسبة بين قياسات عرض ورق الصفحة وارتفاعها مساوٍ للنسبة بين عرض المساحة التي كُتب عليها المتن وارتفاعها، وهي نسبة قريبة من النسبة الذهبية.

وقد كُتب أصل المتن بخط النسخ بمداد أسود، ويلاحظ أن الخط الذي كُتب به هذا المتن خط حسن يشير إلى مستوى مهارة الناسخ في كتابة الخط المجود. كما يلاحظ أن الناسخ استخدم الحبر الأحمر في كتابة بعض الكلمات والحروف والعلامات التي يمكن اعتبارها علامات ترقيم[١] إن صح التعبير، وتعتبر من السمات الشكلية المهمة في دراسة هذه النسخة، وفي دراسة سمات الشكل بصفة عامة في المخطوط العربي والإسلامي.

وإذا ما فحصنا المواضع التي استخدم فيها الحبر الأحمر في إطار تفسير سبب استخدامه في هذه المواضع لإتضح لنا ما يلي:-

١. استخدم في الصفحة الأولى التي تشمل عنوان الكتاب وفي السطر الأول لإبراز كلمة "كتاب" إبرازًا بصريًا يجذب عين القارئ، ويؤكد له هوية المؤلَف بأنه "كتاب".

٢. استخدم الحبر الأحمر في كتابة كلمة "فصل"[٢] التي تحدد للقارئ فصول الكتاب التي لم ترد الإشارة إليها منفصلة عن سطور النص، ومن ثم فإن تمييزها كان بكتابتها بمداد "أحمر".

٣. استخدم الحبر الأحمر في كتابة بعض الكلمات التي أراد الناسخ إبرازها في إطار صياغة المؤلف والتي تمثل منعطفًا مهمًا في الصياغة مثل كلمة "وبعد" في السطر الثالث من الصفحة الثانية[٣].

---

[١] من المعروف أن علامات الترقيم في الكتابة العربية ظهرت متأخرًا بدلالتها المعروفة؛ لكن النساخين في العصور الوسطى استخدموا بعض العلامات التي تساعد على قراءة صحيحة للنص كعلامات الوقف أو إنتهاء الفقرة أو الجملة، وهو ما يشير إلى علامات الترقيم سابقة تاريخيًا لما حدث في العصر الحديث.

[٢] أنظر لوحة رقم (٢).

[٣] أنظر لوحة رقم (٢).

٤. استخدم في كتابة رؤوس بعض الحروف وتحديدًا حرف واو العطف في كثير من الكلمات، وفي ذلك ما يلفت انتباه القارئ لإسلوب العطف في النص. وقد أشار الكناني إلى أن هذا الأمر كان من منهجيات النسخ في العصور الوسطى[١].

٥. استخدم الحبر الأحمر في إظهار مد بعض أجزاء الحروف أكثر من المعتاد في بعض الكلمات في سياق يومئ إلى القارئ أن هذه الأجزاء ممدودة، ويلاحظ ذلك في رسم حرف اللام في كلمة "قيل" وكلمة "يقال"[٢] وكأنما يريد الناسخ بهذا لفت نظر القارئ إلى مدلول هذه الكلمات، وهو نهج آخر لإظهار الكلمات في إطار بُعدها الصوتي، ويلاحظ أن ذلك امتد إلى بعض الحروف المنتهية الأخرى كحرف الباء في كلمة "سبب".

ومن السمات الشكلية المهمة في كتابة المتن هو ما يلاحظ في تشكيل بعض حروف الكلمات تشكيلاً يساعد على قراءتها قراءة صحيحة ويزيل أي سبب للّبس في قراءتها، وفي بعض الكلمات الواضحة جاء التشكيل لتأكيد النّبْر الصوتي عند قراءة القارئ للنص للفت الانتباه، وهذا الأمر يشير إلى انتباه الناسخ إلى الربط بين الشكل والبعد الصوتي للكلمات.

الدعاء بعد البسملة في الصفحة الثانية [٣]:

يلاحظ أن الناسخ كتب الدعاء "رب يسر يا كريم" بعد البسملة التي كتبها في أول سطر من الصفحة (رقم٢) وليس في منتصفها كما جرت العادة وترك مساحة بينهما، وأنهى الدعاء بعلامة بالحبر الأحمر تشبه رسم "الفاصلة" أو الواو المقلوبة.

وفي السطر الثاني الذي يبدأ بالحمد، بدأ بحرف الواو كحرف عطف في سياق يشير إلى الربط بين ما جاء في السطر الأول من نص البسملة والدعاء المشار إليه.

وهذا الدعاء يلاحظ أنه لم يرد في النسخ اللاحقة من المخطوط ، وهو أمر يمكن أن يُطرح معه سؤال مهم هل هذا الدعاء يمثل إضافة من الناسخ بإعتبار قدومه على عمل كبير يتمثل في نسخ عدد كبير من رسائل المقريزي في هذه المجموعة بليدن، أم أنه نص أصيل في متن المقريزي الأصلي؟ ولا نستطيع أن نقطع بإجابة قاطعة؛ ولكن عدم ورود هذا الدعاء في كل النسخ اللاحقة التي عُثر عليها ربما يومئ إلى أن هذه الجملة قد أضافها الناسخ، ويعضد هذا التفسير أن العادة جرت بذكر الحمد قبل الدعاء في غرر المخطوطات.

---

[١] ويقول الكناني في هذا السياق: "لا باس بكتابة الأبواب والتراجم والفصول بالحمرة فإنه أظهر في الكلام وفي فواصل الكلام وكذا لا بأس به أعلى الأسماء أو مذاهب أو أقوال أو طرف وانواع أو لغات أو أعداد" الكناني (ابن جماعة ت: ٧٧٣هـ)، ***تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم***، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ت، ص ١٩١.

[٢] أنظر لوحة رقم (٢).

[٣] أنظر لوحة رقم (٢)

الدعاء بعد البسملة في الصفحة الثانية

قام الناسخ للنسخة الأصلية بعد كتابتها بتصحيحها، ومن المهم أن نعرض لهذه التصحيحات بإعتبار أنها تمثل في حد ذاتها بُعدًا شكليًا للنسخة الأصلية قبل مراجعة المقريزي لها. وقد تجسدت هذه التصحيحات في تصحيح بعض الكلمات في الهامش، كما قام الناسخ بتصحيح بعض الكلمات المكتوبة في المتن بطريقة الحك، كما أنه في حالة ثالثة تشكك في قراءة وكتابة بعض الكلمات فكتب فوقها ما يشير إلى ذلك – كما سنوضح– وسنعرض لكل حالة من هذه الحالات على النحو التالي:

أولاً: تصحيح بعض الكلمات في الهامش:

ونلحظ ذلك في ثلاثة مواضع: أولهما في كلمة "أجراها" [١]. حيث أن الكلمة كُتبت في أخر السطر "أجرا" واستكملها الناسخ في إطار التصحيح في الهامش، فكتبت بقية حروفها "ها". وفي موضع آخر سقطت من المتن كلمة "فإرتضاه" [٢]، فكتبها بهيئة عمودية على السطر ليستكمل هذا السقوط في الموضع الأولي في أول سطر من الصفحة رقم (١٠) حيث استكمل الناسخ النص لكلمة "فإرتضاه" كما استكمل حروف كلمة "أجراها" في السطرين من الصفحة رقم (١١) حرفي الهاء والألف الأخيرة في الهامش الأيسر – كما أشرنا – أما في الموضع الثالث فقد ورد في (ص٥ س٢) حيث أضاف إلى كلمة "دينار" الناقصة في أخر السطر "رين" راء، وياء، ونون.

ثانيًا: التصحيح بالشطب:

كما يلاحظ أنه في ذات الصفحة (رقم ٧) وفي السطر رقم (١٨) قام بعلامة شطب للنص في أخر هذا السطر في الكلمات "وحدها حتى قتل" عبارة عن "شرط" متتالية [٣]، ويتماهى هذا والأسس التي تشير إلى منهجية التعامل مع كلمات كتبيت بالخطأ ويريد الناسخ الإشارة إلى ذلك. حيث يذكر الكناني مثل هذه الحالات فيقول: "وإذا وقع في النسخة زيادة فإن كانت كلمة واحدة فله أن يكتب عليها (لا) وأن يضرب عليها، وإن كانت أكثر من ذلك ككلمات أو سطر أو أسطر فإن شاء كتب فوقها أو لا من أولها وكتب لا على أخرها إلى، ومعناه من هنا سقط إلى هنا، وإن شاء ضرب على الجميع بأن يخط عليه خطًا دقيقًا يحصل به المقصود ولا يسوّد الورق، ومنهم من يجعل مكان الخط نقط متتالية" [٤].

---

[١] أنظر لوحة رقم (٣).

[٢] أنظر لوحة رقم (٤).

[٣] أنظر لوحة رقم (٤)

[٤] الكناني، ***تذكر السامع***، ص ١٨٤–١٨٥.

ثالثًا: التصحيح بطريقة الحك:

وفي إطار عملية تصحيح الناسخ لمخطوطة مجموعة ليدن "شذور العقود في ذكر النقود" من المهم الإشارة إلى أن ناسخ هذه النسخة الأصلية الأولى للمخطوط قام بتصحيح بعض الكلمات بطريقة "الحك"[١].

ونلحظ ذلك في أمثلة مهمة منها كلمة "الدانق" (ص٢ س١٧)[٢]، حيث كتبها في أول الأمر "دوانق"، ثم في مرحلة التصحيح حك حرف الواو. وهذا التصحيح يأتي في إطار تصحيح صيغة الجمع "دوانق" إلى صيغة المفرد "دانق". والسياق في النص يؤكد أن الكلمة الصحيحة هي "الدانق" بصيغة المفرد.

كذلك استخدمت طريقة الحك لتصحيح كلمة "الذي"[٣]، وكان الناسخ قد كتبها بطريق الخطأ "التي" وتم تصحيحها بمهارة حيث حذف الناسخ بالحك نقطتي التاء ثم فصل بين الياء المنتهية في الكلمة وحرف التاء بالحك وأضاف رأس حرف الذال. وهذا التصحيح يشير إلى أسلوب من أساليب تصحيح الكلمات المفردة في إطار التصرف بالحك لفصل اتصال الحروف، وكذلك تعديل بعض الحروف الأخرى ليصل إلى الشكل الصحيح في الرسم.

وهذان المثالان للتصحيح بتعديل أو حذف حروف في الكلمة يؤشران إلى إحدى الطرق التي يتم بها التصحيح يثبت أن الناسخ استخدم طريقة الحك في المواضع التي يفضل فيها الحك لتصحيح حرف أو إزالة نقطة أو شكلة، حيث أن ذلك لا يسبب ضررًا للورق بالخرق أو ضعف الورقة، واستخدم في حالة وجود خطا في حروف الكلمة كلها أو في جملة فإنه لجأ – كما أشرنا – إلى طريقة الضرب التي تناسب هذه الحالة من حالات التصحيح.

وإذا كانت هذه الكلمات المصححة التي سبقت الإشارة إليها بطريقة الحك أو غيرها فإن الناسخ يبدو أنه تشكك في صحة قراءته لبعض الكلمات بعد أن رسمها بقراءة معينة وحاول عند مراجعته للنسخة التي خطها أن هناك بعض الكلمات يمكن أن تقرأ بغير القراءة التي كتبها عند نسخ النسخة قبل المراجعة لكنه لم يكن متأكدا من صحة القراءة الثانية، ومع ذلك قام بإثبات هذه القراءة بطريقة من المهم توثيقها ضمن طرق تصحيح بعض الكلمات وطرح قراءة أخرى للكلمة، ومثال ذلك ورد في كلمة "بأوكم" (ص١٥ س١٧)[٤].

---

[١] تحدث الكناني عن هذه الطريقة فذكر أنهم "قالوا الضرب أولى من الحك لا سيما في كتب الحديث لأن فيه تهمة وجهالة فيما كان أو كُتب ولأن زمانه أكثر فيضيع و فِعْلهُ أخطر فربما ثقب الورقة وافسد ما ينفذ إليه فأضعفها فإن كان من إزالة نقطة أو شكلة ونحو ذلك فالحك أولى". الكناني، ***تذكرة السامع***، ص٩٢.

[٢] أنظر لوحة رقم (٢).

[٣] أنظر لوحة رقم (٢).

[٤] أنظر لوحة رقم (٥)

وتمثل هذه الطريقة في رسم حرف الشين (شـ) فوقه وكتب بجانبه حرف (ص) التي تعني أن صحة القراءة للكلمة ربما كانت "شأوهم" وتأكيدًا إلى أنه لم ينته إلى صحة هذه القراءة وضع حرف الصاد بجانب حرف الشين فوق الكلمة. فوضع حرف الصاد بجانب نص ما أو كلمة في النص جرت العادة بعمله في مثل هذه الحالة كعلامة للشك[١].

وتوثيق هذه الطريقة في طرح تصحيح يقترحه الناسخ لكنه لم ينته إلى تأكيد صحته[٢]، وهذا الأمر مهم من وجهة النظر الأثرية التي تعني برصد هذه الحالات التي تساعد معرفتها على قراءة متون المخطوطات المصححة في إطار ما سعى إليها مصححوها.

ومن المهم الإشارة إلى أن قراءة الكلمة "بأوكم" يتماهى مع السياق في إطار دلالتها اللغوية التي تعني الكبر والفخر حيث يقول ابن منظور: "البأو الكِبرُ والفخر .... وبأى نفسه رفعها وفخرها"[٣]، كما أن كلمة "شأو" وردت بدلالات عدة منها السّبقْ، وتقديم المساعدة [٤].

وهذه الدلالات لكلمتي بأو، وشأو تتماهى والسياق الذي ورد في متن شذور العقود الذي صاغه المقريزي في الأصل وتتبعه وترك الصورتين التي رسمت بها كلمة "بأو"، وكلمة "شأو" واعتقد أن قراءة هاتين القراءتين يأتي في إطار هذه الدلالات، لأنه إذا كان يقصد إحداهما لتدخل بالتصحيح الذي يراه عندئذ؛ لكنه ترك الأصل المصحح بمعرفة الناسخ لإدراكه لهذه الدلالات لكل منهما والتي تثبتها الكلمة في أصل المتن وصورة تصحيحها التي شكك فيها الناسخ ليتماهى كل منهما مع سياق النص.

وفي ضوء ما سبق من مراجعة البعد الشكلي للنص الأصلي لمتن مخطوط "شذور العقود" في ليدن يتضح أن الناسخ الذي نسخ هذه النسخة قام بمراجعتها وتصحيحها قدر طاقته قبل أن يتناولها المقريزي نفسه بالتتبع والتصحيح كما سنوضح.

ثقافة الناسخ للنسخة الأصلية:

يكشف فحص متن نسخة ليدن عن أن الناسخ الذي قام بنسخها كان من النساخ الذين يجيدون الكتابة بخط النسخ، ووصل خطه كما أشرنا إلى سمة الخط الحسن[٥]، كما أنه من الملاحظ أنه أعجم الحروف التي يمكن أن يتسبب عدم إعجامها في لبس عند قراءتها، وأهمل إعجام بعض الحروف التي يدركها القارئ بفطنته ومعرفته بالكتابة العربية. كما يلاحظ أنه كان حريصًا على شكل بعض الحروف في بعض الكلمات دون غيرها لنفس

---

[١] الكناني، ***تذكرة السامع***، ص١٨٢.

[٢] من المهم الإشارة إلى أن بعض نسخ المخطوط في العصر العثماني قد اعتمد قراءة الكلمة "شأوهم". المقريزي، ***شذور العقود في ذكر النقود***، تحقيق ونشر محمد عبد الستار عثمان، ص ص١٥٠، هامش١٠.

[٣] ابن منظور (جمال الدين محمد بن مكرم)، ***لسان العرب***، دار صادر بيروت، ج٢، ص ص ١٠.

[٤] ابن منظور، ***لسان العرب***، ج٨، ص ص ٨-٩.

[٥] للاستزادة راجع عثمان (محمد عبد الستار)، ***في صناعة الخط وفنه في العصر المملوكي***، دار الوفاء لدنيا النشر والطباعة، الأسكندرية، ٢٠١٨م.

الغرض، كما استخدم علامة "المد" المستخدمة في الرسم العثماني لتأكيد قراءة بعض الكلمات وفق هذا الرسم، وكما أشرنا في استخدام المداد الأحمر استخدمه في رسم رؤوس بعض الحروف لتأكيد قراءتها أو غيرها عند القراءة مثل كلمة "بازاء" (ص١٥ س١٣)[١]".

كما تكشف تصحيحاته لبعض الكلمات بعد كتابتها في المتن مثل كلمة "دوانق" التي صححها "دانق" وكلمة "الذي" التي كان قد كتبها "التي" بطريق الخطأ عن أمرين مهمين: أولهما، فهمه لسياق المتن وموضوعه. وثانيهما، معرفته الجيدة بقواعد اللغة العربية، كما أن قراءته لكلمة "بأوهم" وطرحه لقراءة أخرى لها "شأوهم" تشير إلى مدى معرفته بدلالة الكلمات في سياقها اللغوي، كما أن كتابته للتصحيح "شأوهم" فوق الكلمة في قراءته ونسخه السابق لها يشير إلى معرفته الجيدة بآداب النسخ والتصحيح للمخطوطات، وهي معرفة تعكسها أيضا تصحيحاته الأخرى.

شكل نسخة ليدن بعد تتبع المقريزي وتصحيحه (٨٤١هـ/١٤٣٧م):

في البداية تجب الإشارة إلى أن تأريخ تتبع المقريزي لهذه النسخة جاء صريحًا ومباشرًا في التعليق أو الحاشية في الصفحة الأخيرة، وأن هذا العمل كان في السابع عشر من رمضان سنة ٨٤١هـ/١٤٣٧م تحديدًا. وهذا التحديد يعني أن هذا العمل تم بعد إصدار النسخة الأصلية من الكتاب بأمر من السلطان المؤيد شيخ بعد صفر سنة ٨١٨هـ/ ١٤١٥م عندما قام بإصلاحه النقدي والذي تم تأليف هذا الكتاب لغرض تعضيد هذا الإصلاح، وهو ما يعني ضمنًا أن هذا العمل قد تم بعد حوالي ثلاثة وعشرين عامًا من تأليف المتن الأصلي للكتاب، وحدث هذا في أخر عصر السلطان برسباي الذي قام بإصلاح نقدي في أخر عهده، ويلاحظ أن المقريزي في تتبعه كان ملتزمًا بالإطار الزمني لتأليف أصل متن كتابه، ولم يتطرق إلى الأحداث المرتبطة بإصلاح السكة بعد عهد المؤيد شيخ الذي كتب له هذا الكتاب تلبية لأوامره.

وهذا يعني أن ما أضافه المقريزي من تخريجات كان مرتبطًا بالمتن الأصلي وحدود إطاره الزمني، ولهذا الأمر دلالته المرتبطة بمضمون هذه التخريجات كما سنوضح في دراسة مضمونها. وقبل أن نعرض للبُعد الشكلي في دراسة نسخة المؤلف (نسخة ليدن) – موضوع البحث – من المهم الإشارة إلى أهمية تحديد هوية ما حدث من إلحاقات أو تخريجات أو حواشي لم ترد في المتن الأصلي الذي صدر ورُفع للسلطان المؤيد شيخ كوثيقة "شبه رسمية" لها سمات محددة في هذا السياق.

كذلك فإنه من المهم أيضا أن نشير إلى ما تم من تصحيحات لمتن المخطوطة التي قام المقريزي بتتبعها وتصحيحها لأن هذا التصحيح مهم أيضا بإعتباره من المؤلف نفسه وهو أقدر من يقوم بهذا العمل مقارنة بغيره من الناسخين، ومهم أيضا بإعتباره يضع بين أيدينا النسخة الأصلية مصححة وكاملة بعد إضافة المقريزي لبعض الكلمات التي سقطت من النسخة التي تتبعها المقريزي.

---

[١] أنظر لوحة رقم (٥).

وقبل أن نعرض للتصحيحات والإضافات ممثلة التخريجات من المهم أن نشير إلى ما ورد في بعض المصادر المهتمة بأسس نسخ المخطوطات تصحيحًا وإكمالاً وإضافة التخريجات التي تتضمن تفسيرات أو فوائد أو غير ذلك. وفي هذا السياق نعرض لما ذكره الكناني بهذا الخصوص بإعتباره أقرب المصادر تاريخيًا للفترة التي عاش فيها المقريزي نفسه.

ثقافة كتابة التخريجات في عهد المقريزي:

خصص الكناني فصلاً مهمًا في كتابه "تذكر السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم" فصلاً تضمن تفصيلاً الإشارة إلى المعايير التي تحكم كتابة التخريجات، وسنعرض لهذه التفاصيل لأهميتها في تحديد هوية تخريجات المقريزي التي أضافها على نسخة كتابه "شذور العقود في ذكر النقود" ٨٤١هـ/١٤٣٧م.

أولاً: شكل كتابة التخريجات

يقول الكناني: "إذا أراد (الكاتب) تخريج شيء في الحاشية ويسمى اللحق بفتح الحاء عَلّم في موضعه بخط ينعطف قليلاً إلى جهة التخريج، وجهة اليمين أولى إن أمكن. ثم يكتب التخريج من محاذاة العلامة صاعدًا إلى أعلى الورقة لا نازلاً إلى أسفلها لاحتمال تخريج آخر ويجعل رؤوس الحروف إلى جهة اليمين سواء كان في جهة يمين الكتابة أو يسارها"[١].

ومن المهم في إطار سياق هذا النص أن نشير إلى أن خط النستعليق أحد الخطوط اللينة المشهورة بين الخطوط التي كتبت بها الرقوش والنقوش على الآثار ذكرت بعض الدراسات الآثارية أن مسماه له علاقة بإستخدامه في كتابة التخريجات في المخطوطات بهيئة تميل فيها رؤوس الحروف جهة اليمين، وهي هيئة تمثل إحدى السمات الشكلية المهمة التي تميز هذا الخط. وتفسير هذه التسمية لا شك يتماهى مع ما ذكره الكناني بخصوص رسم الحروف في كتابة التعليقات بصفة عامة في هوامش المخطوطات.

وفي إطار التطبيق يلاحظ أن التخريجات أو التعليقات التي ألحقها المقريزي بكتابه في سياق تتبعه كُتبت بهيئة تميل فيها الحروف جهة اليمين[٢]، كما أنه عند كتابة هذه التعليقات وضع لبعضها علامة في هيئة خط رأسي معقوفًا أعلاه بخط أفقي صغير جهة الهامش التي كتب به التعليق[٣] كما يلاحظ أن اتجاه الكتابة إلى أعلى قد جاء في إطار التوجيه الذي أشار إليه الكناني. وهكذا يتضح إلى أي مدى كان المقريزي متماهيًا مع هذه الأسس التي وردت في مصادر عصره لمعالجة هيئة كتابة التعليقات بهوامش المخطوطات.

ويستطرد الكناني فيتحدث عن هيئة كتابة التخريج بحساب السقطات أي كيفية كتابة ما سقط من المتن من كلمات أو أسطر ويراد إضافتها في هوامش المخطوط، ويقول في هذا السياق: "وينبغي أن يحسب الساقط وما

---

[١] الكناني، ***تذكرة السامع والمتكلم***، ص ص ٨٦.

[٢] أنظر شكل رقم (٢-١١).

[٣] أنظر لوحة رقم (١).

يجيء من الأسطر قبل أن يكتبها فإن كان سطرًا أو أكثر جعل أخر سطر منها على الكتابة إن كان التخريج عن يمينها، وإن كان التخريج عن يسارها جعل أول الأسطر مما يليها"[١].

وهذا النص الذي ذكره الكناني يشير إلى أن استخدامه لمصطلح "تخريجات" يعني كل ما يكتب خارجًا عن متن النص بالهوامش سواء كان إلحاقًا أو استكمالاً لساقط منه.

ويشير هذا النص إلى تفصيل يتعلق بتحديد واتجاه موضع كتابة ما يسقط في الهامش، وهو أمر يلاحظ أن المقريزي قد اتبعه في كتابة ما سقط من النص في الهامش عند تتبع وتصحيح مخطوطة شذور العقود موضوع البحث.

وفي سياق الشكل أيضا يوجه الكناني الكاتب عند كتابة تخريج بالهامش بأن "لا يوصل الكتابة والأسطر بحاشية الورقة بل يدع مقدار ما يحتمل الحك عند حاجته مرات ثم يكتب في أخر التخريج صح وبعضهم يكتب بعد صح الكلمة التي تلي أخر الكلام في متن الكتاب علامة على اتصال الكلام"[٢]. ويلاحظ أن هذه التوجيهات قد إلتزم المقريزي بها عند كتابة تخريجاته إلى حد بعيد في إطار كم المفردات التي كتبها والمساحة المتاحة لها.

وخلاصة ما سبقت الإشارة إليه من حديث عن ثقافة الكتابة بهوامش المخطوطات نشير إلى أن ما كتبه المقريزي بهوامش مخطوطة ليدن هو من التخريجات التي جرت العادة بكتابتها في سياق تتبع المخطوطات وتصحيح متونها ويمكن اعتبار تنفيذه في مخطوطة ليدن من إطار منظور الدراسات الآثارية صورة أثرية باقية لما جرت العادة به في ثقافة كتابة التخريجات أو الحواشي أو الإلحاقات. ويطرح هذا تساؤلاً مهمًا هل هذه الصورة يمكن الإلتزام بها عند تحقيق مخطوط ما كتب بهوامشه بعض التخريجات؟ أم أن هذا متروك للطريقة التي يحددها المحقق عند تحقيقه لمخطوط ما؟

الاجابة على هذا السؤال ليست باليسيرة ولكنها تحتاج إلى جهد آخر يتعلق بدراسة صورة النسخ الأثرية التي نُسخت لاحقًا بعد النسخة التي تتبعها وصححها مؤلفها. وفي إطار مراجعة ما وصل إلينا من نسخ ترجع إلى تواريخ لاحقة لتتبع المقريزي لنسخته من شذور العقود في ذكر النقود وتصحيحها واضافة بعض التخريجات إليها بلغت عشرة تخريجات – سنعرض لها تفصيلاً – فإن هذه المراجعة تكشف – كما سنوضح تفصيلاً – عن ما يلي:

١. أن بعض الناسخين أدمجوا بعض التخريجات ضمن المتن، وتراوح هذا الإدماج بين إدماج التخريج الأول، والثلاثة تخريجات الأولى. كما أنهم قاموا بدمج التصحيحات واستكمال الساقط من المتن؛ ولكنهم لم يدمجوا أو يشيروا مجرد الإشارة إلى التخريجات الأخرى.

---

[١] الكناني، ***تذكرة السامع والمتكلم***، ص ص ٨٦.

[٢] الكناني، ***تذكرة السامع والمتكلم***، ص ص ١٨٦.

٢. يلاحظ أن إحدى النسخ وهي نسخة مسجد النور بإستانبول – كما سنوضح – ورد بمتنها اضافات بالمتن في موضعين، وهذه الإضافة لم ترد في نسخة ليدن التي تتبعها المقريزي سنة ٨٤١هـ/١٤٣٧م وهذه الإضافة تطرح سؤالاً مهمًا هل هذه الإضافات مصدرها المقريزي مؤلف المخطوط ؟ أم أنها اضافات من قِبل ناسخين لاحقين؟ علمًا بأن نص هاتين الاضافتين في إطار مضمون معارف المخطوطة التي تعالج قضية النقود تاريخًا وإصلاحًا؟

وبالرغم من أن هاتين الاضافتين قد تثيرا تساؤلاً آخر وهو هل تم اضافتهما بمعرفة المقريزي في السنوات من ٨٤١هـ إلى سنة ٨٤٥هـ في أي تتبع أو مراجعة أخرى؟ والاجابة على هذا السؤال تبقى مرهونة بما لعله يُكشف من مخطوطات يحتمل أن قد تكون قد نُسخت وتمت مراجعتها بمعرفة المقريزي في هذه المدة؟

وفي إطار ما سبق يتضح أن نسخة المؤلف قد تتعدد صورها، كما اتضح من الدراسة الآثارية لمخطوطة شذور العقود التي أوضحت وجود صورتين منها، مع احتمال وجود صورة ثالثة في إطار مراجعة متن نسخ المخطوط في فترات لاحقة.

والسؤال المحوري الباقي بعد هذا التوضيح أي نسخ المؤلف يمكن اعتمادها بمعرفة المحققين الذين يتناولون تحقيق "مخطوط المؤلف" تحديدًا؟ والاجابة على هذا السؤال مهمة ولكنها تحتاج إلى مراجعة ما تم من تحقيقات لهذا الكتاب الذي حُقق عشرات المرات في إطار الاعتماد على نسخ مختلفة توافرت لمحققيها عند تحقيقهم هذا الكتاب، وارتبط ذلك بنوعية هذه النسخ التي يمكن تقسيمها إلى قسمين: أولهما – في إطار الترتيب الزمني لحالات التحقيق – اعتمد على نسخ متأخرة من العصر العثماني وغالبها من القرن ١٢-١٣هـ/ ١٨-١٩م – إن صح التأريخ – وثانيهما اعتمد على نسخة ليدن التي تتبعها المقريزي وصحح متنها وأضاف إليها تخريجات بهوامشها.

ويلاحظ أن النسخ المتأخرة بها اختلافات وتعديلات في صياغة بعض مفردات النص وإضافات تعكس ثقافة عصرها، وكان هذا الأمر سببًا واضحًا لتكرار التحقيقات التي ارتبطت بنسخ قد كُشف عنها في مراحل لاحقة لتحقيقات سابقة، وهو نفس السبب الذي أدى إلى التحقيقين الأخيرين اللذين اعتمدا على نسخة ليدن بإعتبارها نسخة المؤلف التي تتبعها وصححها. وهو اعتماد مهم في التحقيق يوجه إلى اعتبار هذين التحقيقين الأخيرين هما بيت القصيد في الاجابة على التساؤل المطروح هل تُحقق النسخة وفق صورتها التي تم وفقها تتبع المقريزي مع الاحتفاظ بهذه الصور كأساس في التحقيق؟

وهو الاحتفاظ الذي يوجه التحقيق إلى كتابة تخريجات المقريزي في هوامش التحقيق مع الإشارة إلى مواضعها مع اعتبارها في دراسة مضمون الكتاب إذا دعت دراسته بمعرفة المحقق أو الاكتفاء بالإشارة إلى ما يرتبط فقط بسياق تحقيق النص في حواشي التحقيق. وهو أمر له مبرراته من وجهة نظر التحقيق ترتبط بما سبق عرضه من منهجيات ثقافة نسخ الكتب في عصر مراجعة النسخة بمعرفة مؤلفها المقريزي، وبالصورة

الأثرية التي وجدت عليها هذه النسخة في إطار منهجيات الدراسات الآثارية التي تؤكد على الاحتفاظ بالصورة التي وجد عليها المخطوط، وهذا ما أقره الباحث عند تحقيقه لهذه النسخة في طريقته للتحقيق [١].

أما التحقيق الأخير [٢] الذي نُشر فقد اعتمد غالبًا المنهجيات السائدة في التحقيق (؟) دون أن يفسر أسباب دمج بعض التخريجات دون غيرها – كما سنوضح – كما أنه لم يتعامل مع مضمون هذه التخريجات ومدى ارتباطها الضروري بمضمون الكتاب الذي يمكن أن يؤدي هدفه في إطار النص الأصلي قبل إضافة هذه التخريجات، كما أن التحقيق يلاحظ فيه أنه:-

١. لم يضع اعتبار للأحداث التاريخية والاقتصادية ممثلة في إصلاح السلطان المؤيد شيخ للسكة والتي كانت السبب الرئيس في تأليف هذا الكتاب.

٢. لم يفسر أسباب إضافة التخريجات التي أضافها المقريزي ومدى أهميتها في إطار إعادة تتبع المخطوط بعد ثلاثة وعشرين عامًا من تأليفه وفي ظروف تاريخية مختلفة.

٣. لم يلفت انتباه المحقق أنه لم يضف إلى الكتاب ما يتعلق بما حدث من إصلاح للسكة في عهد السلطان برسباي الذي راجع المقريزي كتابه في أخر شهور من حكمه وهو أمر يعني من الناحية المعرفية أن المقريزي كان حريصًا على أن يحتفظ كتابه بالإطار التاريخي الذي كتب فيه رسالته.

٤. في طريقة المحقق للكتاب اتبع كعادته وضع عناوين لفصول الكتاب وسياق أحداثه التاريخية، وهو في هذا متأثر بتخصصه في التاريخ؛ بالرغم من أن الكتاب يعالج قضية إصلاحات السكة ومراحل تطورها اقتصاديًا في العصور المختلفة، وكُتب في الأصل للتمهيد الاعلامي والاعلاني لإصلاح المؤيد للسكة. بمعنى أن العناوين التي تتفق وتتماهى ومضمون الكتاب يمكن أن يعاد صياغتها في إطار اعتبار موضوع القضية التي يعالجها نص المخطوط وليس في إطار نسق وترتيب الأحداث من منظور تاريخي.

التخريجات" بهوامش مخطوط ليدن والتي قام بها المقريزي (٨٤١هـ/١٤٣٧م):

تمثل هذه التخريجات أو "الإلحاقات" العمل الثاني المهم للمقريزي الذي قام به عند تتبعه لكتابه – موضوع البحث – وهذه التخريجات التي كتبها بالهوامش تبلغ عشرة تخريجات، سنعرض لها في إطار البعد الشكلي أولاً، ثم نعرض لها في إطار المضمون لأهمية ذلك في تحديد معايير منهجية نوعية لتحقيق هذا المخطوط في إطار البعد الأثري، وسنقوم بترقيمها لتوثيق أهم سماتها الشكلية من حيث طريقة الرسم، وموضع نص التخريج،

[١] المقريزي (تقي الدين أحمد بن علي ت:٨٤٥هـ)، ***شذور العقود في ذكر النقود***، تحقيق ودراسة ونشر محمد عبد الستار عثمان، دار الوفاء لدنيا النشر والطباعة، الأسكندرية، الطبعة الثانية، ٢٠١٥م.

[٢] لسيد (أيمن فؤاد)، ***رسائل المقريزي***، معهد المخطوطات العربية، ٢٠٢١م.

والعلامات التي ترتبط بنص المتن. وكذلك منهجية المقريزي في كتابة التخريج من حيث تحديد اتجاه سطوره ومؤشرات ذلك.

التخريج رقم (١):

يقع هذا التخريج في الصفحة (رقم٢)[١] في الهامش الأيمن من أعلى. وقد كتبه المقريزي بخط يده، ويلاحظ أن الخط المستخدم في الكتابة خط دارج وتميل رؤوس حروفه قليلاً إلى اليمين، وهو ما يشير إلى أن المقريزي إلتزم بمنهجية رسم نص التخريجات[٢] بهذه السمة المميزة لخط النستعليق، والتي أشارت الدراسات الآثارية إلى أن اسمه له علاقة وثيقة بإستخدامه في كتابة التعليقات بهوامش المخطوطات في العصور الوسطى، وقد حدد المقريزي الموضع الذي يرتبط بهذا التخريج في متن النص بعلامة عبارة عن خط رأسي معقوف من أعلى ناحية اليمين في السطر السادس من هذه الصفحة بعد كلمة "القديمة" وقبل كلمة "النقود" وهو في وضع هذه العلامة تتبع المنهجية التي أشارت إليها المصادر التي تحدثت عن كيفية كتابة التعليقات بالهوامش[٣].

وكتب المقريزي تخريجه في ستة سطور أفقية متوازية نصها كما يلي:

" ذكر أبو بكر بن أبي شيبة/ في مصنفه عن كعب/ أن أول من ضرب/ الدينار والدرهم/ أدم عليه السلام/ وقال لا تصلح المعيشة/ إلا بهما أعلم أن صح " وهكذا بلغ عدد كلمات هذا التخريج (٣١كلمة)، ثم كتب حرفي الصاد والحاء بعد هذا النص في السطر السادس في إشارة منه إلى إقراره بصحة هذا التخريج، وهو في ذلك يطبق المنهجية المرتبطة بما يُكتب بعد التعليق من حروف تدل على موقف الكاتب للنص من مدى صحته[٤].

وفي إطار السمات الشكلية للكتابة يلاحظ أن السطور الخمسة كُتبت من أعلى الهامش في الإتجاه السفلي إبتداءً من السطر السادس في المتن، وحكم هذا الموضع الذي حدده المقريزي في المتن والذي يرتبط بمضمون هذا التعليق، وإتساع المساحة في الهامش حتى نهايتة السفلى والتي لم تكن هناك حاجة لشغلها بكتابة تخريج آخر في هذا الهامش. كما أن المساحة الخالية التي تعلو هذا الهامش حتى بداية سطور الكتابة لم تكن تتسع لكتابة هذا السطور الستة، ولذلك لاحظنا أن المقريزي رسم سطور هذا التعليق متوازية من أعلى إلى أسفل في إطار هذه الاعتبارات، وهو تصرف يشير إلى أن حرية الكاتب في توجيه سطور كتابة التعليق في إطار اعتبارات أخرى غير الواردة في سياقات منهجية [٥] كتابة التخريجات بالهوامش كانت قائمة، ويدلل على ذلك هيئة رسم هذا التخريج.

---

[١] أنظر لوحة رقم (٢)، شكل رقم (٢).

[٢] الكناني، ***تذكرة السامع والمتكلم***، ص ص ١٨٦.

[٣] الكناني، ***تذكرة السامع والمتكلم***، ص ص ١٨٦.

[٤] الكناني، ***تذكرة السامع والمتكلم***، ص ص ١٨٢.

[٥] يتم عرض هذه الهوامش بترتيب موضعها يميناً ويسارًا المرتبطة بمضمون المتن نفسه.

أما من ناحية مضمون هذا التعليق فإنه يلاحظ ما يلي:

١. أن هذا التخريج يعتبر تعليقًا تفسيريًا يرتبط بمضمون الكتاب، ويأتي في إطار تفسير لم يقع في متن النسخة الأصلية التي كُتبت موجزة مركزة للسلطان المؤيد بناءً على أوامره، والتي يمكن أن تمثل وثيقة شبه رسمية في هذا السياق.

٢. يلاحظ أن المقريزي في نهاية التعليق أضاف كلمتي "اعلم أن" التي تشير إلى براعة الربط بين التخريج وبقية نص المتن في الموضع التي حددته العلامة التي قام بعملها المقريزي لتحديد موضع هذا التعليق لقارئ هذه النسخة التي تتبعها المقريزي وأقر بصحتها.

وهنا تجب الإشارة إلى أن هذا الربط ربما يفسر إدماج هذا التخريج وحده في بعض النسخ التي نسخت في العصر العثماني دون غيره من التخريجات كما سنوضح.

التخريج رقم (٢) بأعلى الهامش الأيسر من الصفحة رقم "٢" أيضا[١]:

هذا التخريج قام المقريزي بعمل علامة تحدد موضعه، ويلاحظ أن المقريزي في وضع هذه العلامة كان متبعًا للأسس التي أشارت إليها المصادر، حيث وجهت إلى اليسار، كما أن بداية التعليق جاءت محاذية للسطر الذي به هذه العلامة.

وقد رسم المقريزي كلمات هذا التخريج في هيئة سطرين متوازيين، واتجاه كتابتهما من أسفل إلى أعلى، ويختلف طول كل منهما عن الآخر حيث أن السطر الأول أقصر، ثم استكمل المقريزي كتابة التخريج في سطور أربعة متوازية أفقية تبدأ من الاتجاه الأيسر للهامش العلوي للصفحة ويتجه إلى اليمين. وقد اضطر المقريزي لكتابة التعليق بهذه الهيئة لضيق مساحة الهامش الأيسر، ولطول نص التعليق، ولقرب موضعه من الهامش العلوي مقارنة بالهامش السفلي.

وجاء نص هذا التخريج كما يلي: " فالوافية وهي البغلية هي دراهم فارس/ الدرهم وزْنُه المثقال الذهب والدراهم الجواز تنقص في العشرة/ ثلاثة فكل سبعة/ بالبغلية عشرة بالجواز" ويبلغ عدد كلمات هذا التعليق ٢٧ كلمة. وهذا التخريج أيضا تعليق تفسيري استخدم فيه المقريزي مصطلح "الدرهم الجواز"[٢] الذي يستخدم في إطار الثقافة الإسلامية، وهو استخدام تأسس على أن النسبة الشرعية التي أقرها بين وزن الدينار (المثقال) والدرهم ٧: ١٠ وهي نسبة كانت معروفة قبل الإسلام وأقرها الرسول (ﷺ)، واستمرت سائدة في المعاملات الإسلامية بعد ذلك. ويرتبط هذا التعليق كما هو واضح بموضوع الكتاب ارتباطًا مباشرًا، وفي إطار هذا التفسير يتضح تفسير كلمة

[١] أنظر لوحة رقم (٢)، شكل رقم (٣).

[٢] يلاحظ أن التحقيق الأخير لم يحاول تفسير هذا المصطلح وعلاقته بالنقود القديمة بالرغم من أهميته وربما كان ذلك لأن السياق بعيد عن تخصصه. السيد، ***رسائل المقريزي***، ص ص ٩٠

"مثقال" الواردة في هذا التعليق والواردة أيضا بعد ذلك في نص متن الكتاب والتي تعني "وزن الدينار" أو الدينار نفسه [١].

التخريج رقم (٣):

ونص هذا التخريج عبارة عن تخريج لحديث النبي (ﷺ) المتعلق بالميزان والمكيال وإقراره لكل منهما في إطار النسبة إلى مكة والمدينة.

ويلاحظ أن جانبًا من هذا التعليق في السطر الأول والثاني قد فُقد بسبب تآكل الورقة[٢] التي كتبت عليها هذه الصفحة. ونص التعليق في ضوء ما بقي محفوظًا كما يلي: " رواه أبو عبيد حدثنا أبو [المنذر] عن سف .... [٣]/ حنظلة عن طاوس عن أبيه عن ابن عمر عن [النبي صلى] الله عليه/ وسلم قال المكيال مكيال أهل المدينة والميزان/ ميزان مكة"[٤] ويبلغ عدد الكلمات في هذا التعليق ٣٦ كلمة. ويلاحظ أن سطور هذا التعليق تمتد إلى الهامش العلوي للصفحة.

ومن الجدير بالذكر أن هذا التحقيق الأخير لم يعرض من قريب أو بعيد لهذا التخريج رغم أهميته، وبذلك لم يتضمن هذا التحقيق الإشارة إليه بالرغم من أن نص هذا الحديث محوري في سياق الحديث عن السكة الإسلامية، لأنه تأسس عليه وحدات الوزن والكيل الإسلامية[٥] وتأسست بالتالي المعاملات والحدود الإسلامية المتعلقة بالأموال.

ومن جهة أخرى فإنه يلاحظ أن المقريزي ذكر هذا الحديث في التخريج بالرغم من أنه أشار صراحة في متن النسخة الأصلية الأولى لرسالته للمؤيد شيخ أنه عرض لهذا الحديث في مجاميعه، وإذا ربطنا بين ما ورد في هذه الإشارة في متن النص الأصلي وبين ذكر الحديث مختصرًا في سرد سلسلة رواته لإتضح لنا أن ما أضافه المقريزي من تخريجات كان يمثل إضافات تفسيرية تم الاستغناء عنها في كتابة النص الأصلي، ثم رأى أن يضعها في هذه النسخة في عهد متأخر نسبيًا عن زمن الحدث الذي كان سببًا في تأليفه هذا الكتاب ملتزمًا بالإطار الزمني لأحداث النسخة الأصلي شبه الرسمية بعد أن مرت الأحداث الأساسية التي دعت إلى كتابته للسلطان المؤيد شيخ في فترة إصلاحه النقدي للتمهيد الاعلامي والاعلاني لهذا الإصلاح – كما سبقت الإشارة–

---

[١] ذكر السيد تعريفًا للمثقال بدلالة لغوية لا تتماهى والدلالة المقصودة في هذا التخريج أو متن الكتاب والتي تعني "الدينار كوحدة وزنية".

[٢] أنظر لوحة رقم (٢)، شكل رقم (٤).

[٣] تكملة النص "سفيان عن"

[٤] الكلمة بين القوسين مفقودة وتم استكمالها في ضوء نص الحديث، ويلاحظ أن المقريزي اختصر سلسلة الرواه فقد جاء نص الحديث برواته كاملاً على هذا النحو "أخبرنا أبو عبيدة بن محمد بن الحسن أنا أبو العباس أحمد بن محمد بن سراج الطحان أنا أبو أحمد بن محمد بن قريش بن سليمان أنا المروزي أنا أبو الحسن علي بن عبد العزيز المكي أنا أبو عبيد القاسم بن سلام حدثني أبو المنذر إسماعيل بن عمر عن سفيان عن حنظلة عن طاوس عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "المكيال مكيال أهل المدينة، والميزان ميزان أهل مكة".

[٥] السيد، **رسائل المقريزي**، ص٩١.

وفي الإطار الكمي فإن هذا التخريج تبلغ عدد كماته (٢١كلمة). وهكذا يتضح أن عدد الكلمات التي اشتملت عليها التخريجات الثلاثة بهذه الصفحة (٧٩ كلمة) وهو أكبر عدد من الكلمات التي أضافها المقريزي في التخريجات بصفحات هذا الكتاب – كما سنوضح.

التخريج رقم (٤):

يقع هذا التخريج بالهامش الأيمن من أعلى الصفحة رقم ٣ ويتكون من أربعة سطور، الثلاثة الأولى منها متساوية وطويلة نسبيًا مقارنة بالسطر الرابع. وكُتبت هذه السطور بهيئة عمودية على الهامش أعلى الصفحة وكُتبت من أسفل إلى أعلى، وذلك في إطار حساب المساحة المتاحة السفلى، وهذا يشير إلى أن السمة الشكلية لكتابة هذا التخريج تحكّم في هيئتها بهذه الصورة المساحة المتاحة في الهامشين الأيمن والسفلي[١].

وجاء نص هذا التخريج كما يلي: " قال أبو عبيد: التبر/ ما كان من الذهب والفضة غير مصنوع/ وقال ابن دريد/ التبر الذهب كله/ ما كان وفي كتاب العين كل جوهر/ قبل أن يستعمل تبر/ وقال أبو علي الفارسي:/ هو التبير وهو/ التغيير والتكسير من/ قوله تعالى وليتبروا/ ما علو تتبيرا"[٢].

وهذا التخريج كما هو واضح ذو مضمون تفسيري لغوي يعرض لأقوال اللغويين في تفسير كلمة "تبر" وهو تفسير يفيد من لا يعلم معنى ودلالة كلمة "تبر" ويتماهى مع رؤية المقريزي في المرحلة الثانية من إعداد كتابه كوعاء معرفي.

التخريج رقم (٥):

يقع هذا التعليق في أسفل الهامش الأيمن من الصفحة رقم ٣ [٣]، ويتكون من سطرين متوازيين كُتبا من أعلى إلى أسفل، ويبدأ نص التعليق بمحاذاة السطر الثاني ولا توجد علامة تشير إلى موضعه، وفي إطار مضمونه يتضح أنه يفسر كلمة "ضرب" التي وردت في هذا السطر. ويلاحظ أن سطرا هذا التخريج يمتدان إلى الهامش السفلي للصفحة لظروف المساحة، ويلاحظ أن السطر الثاني قد استكمل بكتابة راجعة من أسفل إلى أعلى نهايته في الهامش السفلي. وقد جاء نص هذا التعليق كما يلي: " في كتاب العين "ضربت الدرهم والدينار أضربه ضربًا، وقال سيبويه ضرب أي مضروب"[٤]. وهذا يعني أن عدد كلمات هذا التخريج (١٤كلمة).

ويتضح من هذا التخريج أنه يعرض للبعد اللغوي في اشتقاقات فعل "ضرب" كما ذكرها كل من صاحب كتاب "العين" لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، وسيبويه. وهذا التخريج بالرغم من أنه ظاهريًا يبدو في سياق شرح الاشتقاق اللغوي إلا أن دلالته الاصطلاحية مهمة، حيث أنه يشير إلى أن عملية الإنتاج المكثف

---

[١] أنظر لوحة رقم (٢)، شكل رقم (٥).

[٢] لم يدمج (السيد) هذا التعليق في المتن كما فعل في التعليقين السابقين واعتبره حاشية. السيد، ***رسائل المقريزي***، ص ص ٩١ هامش١.

[٣] أنظر لوحة رقم (٧)، شكل رقم (٦).

[٤] اعتبر (السيد) هذا التعليق حاشية ولم يضمنها المتن كما فعل في تخريجات أخرى ولم يكمل قراءته قراءة صحيحة كاملة. السيد، ***رسائل المقريزي***، ص ص ٩٣ هامش٢.

من الدنانير والدراهم تتم بعملية الضرب التي تعني اصطلاحًا إنتاج الدينار والدرهم بأعداد مكثفة توفر للمتعاملين حاجاتهم في التعامل بها[١].

التخريج رقم (٦):

يقع هذا التخريج في الصفحة رقم (٣) بالهامش الأيسر من أسفل، ويقع هذا التخريج في سطرين كُتبا في الاتجاه من أعلى إلى أسفل في ١٦ سطرًا، وأول النص يبدأ من السطر ١٦ من أسفل الذي كُتب بهيئة معتدلة مع وضع الصفحة، أما بقية النص فكُتبت سطوره من أسفل إلى أعلى في عكس اتجاه سطور الصفحة، ونص هذا التخريج كما يلي: " ويروى أن عمر بن/ الخطاب رضي الله/ عنه أراد أن/ يجعل الدراهم/ من جلود الإبل/ وصنع منها/ قليل وفي/ شعر أبي تمام/ حبيب بن أوس ما يدل على ذلك وأنه قال لم ينتدب عمر للإبل يجعل من جلودها النقد حتى/ عز منه الذهب"[٢].

وهذا التخريج يتضمن اسهابًا يتعلق بإحدى الروايات التاريخية التي تحدثت عن اتخاذ عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) الدراهم من جلود الإبل. ويبلغ عدد كلمات هذا التخريج (٤٩كلمة).

وفي إطار ما سبق من تخريجات بهوامش الصفحة رقم (٣) يتضح أنها تبلغ (٨٩كلمة)، وهو عدد قريب مما ورد في تخريجات هوامش الصفحة الثانية والذي بلغ (٩٤كلمة)، ويجعل لتخريجات الصفحتين السبق في عدد التخريجات وما بهما من كلمات مقارنة بعدد الكلمات في التخريجات الواردة في الصفحات التالية، وربما جاء هذا بسبب أن هذا الجزء من كتاب شذور العقود يتحدث فيه المقريزي عن النقود القديمة والنقود الإسلامية المبكرة والتي تحتاج مادتها العلمية إلى تفسير يتصل بصلب المتن أو تفسير يتصل بالبعد اللغوي حتى يكون القارئ قادرًا على متابعة سياق النص.

وهنا تجب الإشارة إلى أن نص هذا التخريج في التحقيق الأخير لم تكن قراءته صحيحة[٣]، حيث جاءت هذه القراءة على النحو التالي: "ويروى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أراد أن يجعل الدراهم من جلود الإبل وصنع منها قليل، وفي شعر أبي تمام لم يفعل عمر بل يجعل من جلودها النقد حتى عز منه الذهب"، ويلاحظ أن سياق هذه الكلمات وفق هذه القراءة مضطرب وهو أمر كان من شأنه أن يلفت نظر المحقق لمراجعة قراءته لكن ذلك لم يحدث[٤].

ومن المهم في هذا السياق أن نشير إلى أن سياق النص جاء فيه ما يساعد على قراءة هذا التخريج قراءة صحيحة، حيث أنه من الواضح أن المقريزي يتحدث في نهايته عن بيت شعر لأبي تمام بن حبيب بن أوس

---

[١] للاستزادة راجع عثمان (محمد عبد الستار)، ***أضواء جديدة على البعد الوظيفي لدور الضرب في العصر الإسلامي***، مجلة مركز المسكوكات، كلية الآثار، جامعة الفيوم، العدد الرابع، ٢٠٢١م.

[٢] صنف (السيد) هذا التخريج "حاشية" ووضعه في الهامش. السيد، ***رسائل المقريزي***، ص٩٣، هامش٢.

[٣] القراءة غير الصحيحة في الكلمات التي تحتها خط.

[٤] السيد، ***رسائل المقريزي***، ص٩٣، هامش٢.

يتصل اتصالاً مباشرًا بما فعله عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) بشأن اتخاذ الدراهم من الورق أو جلود الإبل. وهو أمر عرضت له المصادر الأدبية والادارية التي تحدثت عن النقود، وهي نوعية من المصادر[١] تختلف عن نوعية المصادر التي يعتمد عليها غالبًا المحقق المذكور في إطار تخصصه في التاريخ.

التخريج رقم (٧)[٢] :

يقع هذا التخريج بالهامش الأيسر من أعلى في الصفحة رقم (٦) وقد وضع المقريزي علامة تحدد موضع التخريج في سياق النص بعد كلمة "دوانيق" قبل الكلمة الأخيرة في السطر الرابع، وكتب نص هذا التخريج في سطر من أسفل إلى أعلى الصفحة واستكمله في أربعة سطور بالهامش العلوي للصفحة جهة اليسار، ونص هذا التعليق: " فجمعهما وجمل[٣] زيادة الأكبر على نقص/ الأصغر وجعلهما/ درهمين متساويين زنة كل منهما ستة دوانيق". ويبلغ عدد كلمات هذا التخريج عشرين كلمة.

وهذا التخريج يلاحظ أنه يرتبط مباشرة بكيفية تحديد الوزن الشرعي للدرهم "حسابيًا" في سياق اختلاف أوزان الدراهم التي جرى بها التعامل، وهو أمر يتصل مباشرة بمضمون الكتاب ويفسره، ولمضمونه أهمية تفوق بعض التخريجات الأخرى التي أدمجها التحقيق الأخير في المتن، كذلك يلاحظ أن المحقق لم يعلق على هذا الهامش رغم أهميته مقارنة بتعليقاته الأخرى المكررة المنحولة أو التي تبعد عن الدقة في التناول[٤].

التخريج رقم (٨):

يقع هذا التخريج في الصفحة رقم (١٣)[٥] بالهامش الأيسر في وسط الصفحة تقريبًا، وقد وضع المقريزي العلامة التي تشير إلى موضع هذا التخريج في السياق بعد كلمة "الناس" وهي الكلمة قبل الأخيرة في السطر (١٥) وبعدها كلمة "فصل"، وكتب هذا التخريج في ثماني سطور تبدأ من السطر السفلي الذي كُتب بهيئة معتدلة بإعتدال سطور الصفحة، أما بقية السطور فكتبت بهيئة معاكسة لهيئة سطور الصفحة، وارتبط ذلك بطبيعة الحال بالمساحة المتاحة وضرورة كتابة التخريج محاذيًا للسطر الذي حُدد فيه موضعه من السياق.

هذا التخريج نصه: " وقد قال مسدد حدثنا/ خالد بن عبد الله حدثنا/ مالك عن يحيى بن سعيد/ عن سعيد المسيب/ قال قطع الدينار والدرهم من الفساد في الأرض/ يعني كسرهما"، ويبلغ عدد كلمات هذا التعليق (٣٢) كلمة، وهو تعليق يتصل بعملية التعامل بالدينار والدرهم وما كان يحدث فيهما من فساد، وهو ما يعني أن هذا التخريج يتماهى والمضمون المباشر للمتن.

---

[١] للاستزادة راجع الكتاني (محمد عبد الحي)، ***نظام الحكومة النبوية المسمى التراتيب الإدارية***، دار الكتاب العربي، د.ت، ج١، ص ص ٤٢٢ .

[٢] أنظر لوحة رقم (٨)، شكل رقم (٨).

[٣] قرأ (السيد) هذه الكلمة "حَمّل" بالرغم من إعجام حرف الجيم. وجمل الشيء جمعه. ابن منظور، لسان العرب، ج١، ص٢٠٢. السيد، ***رسائل المقريزي***، ص ص ٩٦.

[٤] السيد، ***رسائل المقريزي***، ص ص ٩، هامش٢ ؛ عن تفسيره لمصطلح "دراهم جوارقية" والذي أشار فيه إلى نسبة هذا المصطلح إلى جوارقان أو مستمدة من مصطلح "جريقي" أي إغريقي (؟!)

[٥] أنظر لوحة رقم (٦)، شكل رقم (٩).

التخريج رقم (٩)[١]:

يقع هذا التخريج في الهامش الأيسر من أسفل الصفحة رقم (١٤) في مقابل السطر (٢١) من الصفحة والذي يبدأ بكلمة "الفلوس"، ولم يضع المقريزي علامة لموضعه؛ ولكن القارئ يدرك بسهولة أن التعليق يتصل بتعريب "الفلوس" أول كلمة في هذا السطر.

وكُتب هذا التخريج في سطرين: أولهما طويل، وثانيهما تكملة في كلمة واحدة وهي "دراهم"، وكُتب التخريج من أسفل إلى أعلى حيث تتوفر المساحة المتاحة، ونص هذا التخريج كما يلي: " قال أبو عبيد الفلس معروف والجمع أفلس وفلوس وما معه فلاس و أفلس الرجل صار ذا فلوس بعد أن كان ذا/ دراهم"، ويبلغ عدد كلمات هذا التعليق (٢٤كلمة)، وهو عبارة عن تفسير لغوي لكلمة "فلس" ويدخل ضمن التعليقات التي عنيت بالتفسيرات اللغوية.

وهذا التخريج تفسير لغوي للفظ "فلوس"، وقد ورد هذا التفسير اللغوي في سياق الحديث عن ذيوع استخدام الفلوس كنقد في المعاملات في العصر المملوكي وبدلالة تشير إلى تحقير هذه النوعية من النقد مقارنة بالذهب والفضة، وهو أمر يتصل بسياق متن الرسالة التي كُتبت متماهية مع الإصلاح النقدي الذي قام به السلطان المؤيد والتي أمر بكتابتها، ونص هذا التخريج يزود القارئ بهذا المفهوم اللغوي المرتبط بمصطلح "الفلوس" وهو مدلول يتطابق مع المدلول الاصطلاحي للفلوس في هذا العصر.

التخريج رقم (١٠)[٢]:

هذا التخريج يقع في أسفل الهامش الأعلى بالصفحة رقم (١٦) أخر صفحة في المخطوط، ويقع في خمسة أسطر متوازية أفقية نصها: " ثم تتبعه فصحح جهد/ الطاقة على يد/ أحمد بن علي المقريزي/ في شهر رمضان سنة/ إحدى وأربعين وثماني ماية"[٣] ويبلغ عدد كلمات هذا الإخبار (٢٢كلمة) وهو لا يدخل في متن الكتاب[٤] حيث أنه يتضمن الإخبار بتتبع المقريزي لكتابه وتصحيحه فقط.

ويتضح من خلال إحصاء عدد كلمات التخريجات التي قام بها المقريزي والتي وضعها لتفسير متن كتابه (٢٧٦كلمة).

تخريجات التصحيح بمتن مخطوطة ليدن الأصلية:

لم تكن التخريجات التي أضافها المقريزي في هوامش النسخة الأصلية محصورة في الإلحاقات التفسيرية التي أشرنا إليها والتي بلغت عشرة تخريجات؛ ولكن يلاحظ – في إطار دراسة البعد الشكلي للنسخة – بعد تتبع

---

[١] أنظر لوحة رقم (٩)، شكل رقم (١، ١٠).

[٢] أنظر لوحة رقم (١٠)، شكل رقم (١، ١١).

[٣] أنظر لوحة رقم (٥، ٦)، شكل رقم (١١).

[٤] قام محقق التحقيق الأخير بكتابته بعد انتهاء المتن الأصلي ضمن متن تحقيقه. السيد، ***رسائل المقريزي***، ص ص ١١٤.

المقريزي لها وتصحيحها أنه قام بتصحيح المتن المكتوب، وهذه التصحيحات تمثل في حد ذاتها نمطًا آخر من تصحيحات المتن لم ينتبه ناسخ النسخة الأصلية إلى تصحيحها، فقام المقريزي بعملها؛ ولكنها بخط يده الذي كتب به أيضا التخريجات التي تمثل الإلحاقات التي أشرنا إليها. ويبين الجدول التالي هذه التصحيحات.

جدول رقم (١) يبين تصحيحات المقريزي لمتن المخطوطة

رقم الصفحة	رقم السطر	الكلمة		الكلمة الساقطة	الكلمة الناقصة	ملاحظات
		غير صحيحة	صحيحة			
١	–	–	–	–	–	–
٢	–	–	–	–	–	–
٣	–	–	–	–	–	–
٤	١٨	–	–	الملك بن مروان	–	بجانبها حرفي صح (بالهامش الأيسر)
٥	-	–	–	–	–	–
٦	-	–	–	–	–	–
٧	١٢	قيل	قتل	–	–	–
٧	١٥	–	–	بن يحيى	–	بجوارها صح (هامش أيسر)
٨	-	–	–	–	–	–
٩	٩	–	–	–	–	∴ هذه علامة للوقف (هامش أيمن)
١٠	٢٢	–	–	عيار	–	بجوارها صح
١٠	٢٤	ماتي	ثلثي	–	–	هامش أيسر من أسفل
١١	٥	–	–	على	–	هامش أيمن من أعلى
١٢	٥	–	–	على	–	هامش أيمن علوي
١٢	١٩	–	–	إلا	–	هامش أيمن سفلي
١٣	٥	–	–	نور الدين	–	هامش أيسر سفلي
١٤	١١	–	–	الأمير	–	هامش أيسر علوي بجانبها صح
١٥	٣	–	–	كل ماية درهم	–	بجانبها صح هامش أيسر

رقم الصفحة	رقم السطر	الكلمة		الكلمة الساقطة	الكلمة الناقصة	ملاحظات
		غير صحيحة	صحيحة			
						علوي
١٦	-	-	-		-	
١٧	٢٢	-	-	كسر من	-	هامش أيمن
١٧	٢٢	-	-	يقال لها الكدره	-	هامش أيسر
١٨	-	-	-	-	-	-

وتكشف قراءة هذا الجدول عن أن المقريزي صحح قراءة كلمتين، واستكمل ما سقط من كلمات في اثنى عشر موضعًا، وكتب كلمة "صح" بجانب الكلمات الساقطة. وهو في هذا السياق يتبع القواعد التي جرت العادة بإتباعها في تصحيح ما ينسخ من مخطوطات. حيث ذكر الكناني في آداب تصحيح الكتاب "إذا صحح الكتاب بالمقابلة على أصله الصحيح أو على شيخ فإنه ينبغي له أن يشكل المشكل ويعجم المعجم ويضبط الملتبس ويتفقد مواضع التصحيح، وإذا احتاج إلى ضبط ما في متن الكتاب ضبطه في الحاشية وبيانه فعل وكتب عليه بيانًا، وكذلك إذا احتاج إلى ضبطه مبسوطًا في الحاشية وبيان تفصيله مثل أن يكون في المتن اسم "حريز" فيقول في الحاشية: "هو بالحاء المهملة وراء بعدها وياء الخاتمة بعدها زاي أو هو بالجيم والياء الخاتمة بين راءين مهملتين وشبه ذلك، وقد جرت العادة بضبط الحروف المعجمة بالنقط.

وأما المهملة فمنهم من يجعل الاستمال علامة، ومنهم من ضبطه بعلامات تذكر عليها من قلب النقاط أو حكاية المثل وبشكلة صغيرة كالهلال وغير ذلك، وينبغي أن يكتب ما صححه وضبطه في الكتاب وهو في محل شك عند مطالعته أو نطرق احتمال (ح) صغيرة، ويكتب فوق ما وقع في التصنيف أو في النسخ وهو خطأ "كذا" صغيرة ويكتب في الحاشية صوابه كذا إن كان يتحققه وإلا فيعلم عليه ضَبّة وهي صورة رأس صاد، تكتب فوق الكتابة غير متصلة بها، فإذا تحققه بعد ذلك وكان المكتوب صوابًا زاد تلك الصاد حاء فتصير "صح" وإلا كتب الصواب في الحاشية كما تقدم".

وإذا وقع في الخط زيادة فإن كانت كلمة واحدة فله أن يكتب عليها (لا) وأن يضرب عليها، وإن كانت أكثر من ذلك ككلمات أو سطر أو أسطر فإن شاء كتب فوق أولها "من" أو كتب "لا" وعلى آخرها "إلى" ومعناه من هنا ساقط إلى هنا، وإن شاء ضرب على الجميع بأن يخط عليه خطًا دقيقًا يجعل به المقصود، ولا يسود الورق، ومنهم من يجعل مكان الخط نقط متتالية.

وإذا تكررت الكلمة سهوًا من الكاتب ضرب على الثانية لوقوع الأولى صوابًا في موضعها إلا إذا كانت الأولى من أخر السطر فإن الضرب عليها أولى صوابًا في موضعها إلا إذا كانت الأولى أخر السطر فإن الضرب عليها أولى لأول السطر؛ إلا إذا كانت مضافًا إليها فالضرب على الثانية أولى لإتصال الأولى بالمضاف" [١].

وبالمطابقة بين ما تم من تصحيحات المقريزي وبين هذه القواعد التي أشار إليها الكناني يمكن أن نقول أن المقريزي قد اتبع ما ورد من هذه القواعد مصححًا ما وقع من الناسخ لمتن نسخة ليدن من أخطاء.

ويبرز هذ جليًا في كتابة التصحيحات والساقط من النص في الهامش الأيمن أو الأيسر في إطار الارتباط بموضع التصحيح أو السقط مع كتابة التصحيح من أسفل إلى أعلى، أو من اسفل إلى أعلى عموديًا على الهامش العلوي أو السفلي للصفحة وفق المساحة المتاحة، كما كتب كلمة "صح" بعد التصحيحات أو السقوط في معظم الحالات، ولم يكتب كلمة "صح" بعد بعض الكلمات التي صححها مثل كلمة "قتل" في السطر (١٢) من الصفحة رقم (٨).

وفي إطار ما سبق من عرض لنواحي الشكل والمضمون لهذه النسخة من المخطوطة نخلص إلى ما يلي:-

١. أن كتابة المتن وتصحيحه بمعرفة الناسخ[٢] يمثل مرحلة أولى سبقت المرحلة الثانية لتصحيح المقريزي وإضافة حواشيه، وقام الناسخ بعمل تصحيحات عليها كما سبقت الإشارة.
٢. أن كلاً من الناسخ والمقريزي اتبع المنهجية المتبعة في نسخ الكتب والتصحيح في أخطاء النسخ واستكمال السقط واضافة الحواشي، وهو ما يشير ضمنًا إلى إدراك الناسخ إلى هذه القواعد واتباعها.
٣. تم في إطار المراجعة الشكلية تحديد جهد كلاً من الناسخ والمقريزي في إخراج هذه النسخة التي تمثل مرحلتين، مرحلة سابقة لمراجعة المقريزي، ومرحلة مراجعة المقريزي للنسخة. وهذا الأمر يعني أن حالة نسخ نسخة المؤلف في عهده ثم مراجعتها بمعرفة المؤلف نفسه تمثل حالة مهمة من حالات نسخة المؤلف تميز بعض نسخ المؤلف عن غيرها، ويحتاج بعضها إلى دقة التحقيق في إطار دراسة مراحل إخراج المخطوطة التي من هذا النمط.

وإذا انتقلنا إلى المحور الثاني في وصف نسخة ليدن من شذور العقود وهو المحور المرتبط بمضمون ما ورد في هذه النسخة من نصوص سواء في المتن أو التعليقات بالهوامش فإن الأمر يتطلب مراجعة ما يلي:

١. ما ورد في مضمون الصفحة الأولى من المخطوط التي تتضمن التعريف بالكتاب ومؤلفه والتي تبدو من مضمونها أنها ليست للمقريزي نفسه؛ ولكنها جاءت في هذه النسخة للتعريف بالكتاب ومؤلفه، وقد أشرنا إلى ما يومئ إلى ذلك من ألقاب يمتدح فيها الكاتب المقريزي مؤلف الكتاب.

---

[١] الكناني، ***تذكرة السامع والمتكلم***، ص ص ١٨٣-١٨٥.

[٢] يذكر صاحب التحقيق الأخير أن الذي كتب هذه النسخة السيد/ محمد بن أحمد المظفري (؟). ***رسائل المقريزي***، ص ص ٢٥، ٢٧.

٢. ما ورد في البسملة في الصفحة الثانية التي تمثل غرة النسخة المخطوطة التي كتبها المقريزي متمثلاً في جملة "رب يسر يا كريم" في الغالب كانت من إضافة الناسخ الذي نسخ – كما سبقت الإشارة – معظم رسائل أو كتب في مجموع ليدن[١] التي كتبت بخط نسخ واضح له سماته الشكلية التي تؤكد ذلك.

٣. ما ورد في نهاية الحاشية الأخيرة من هذه النسخة بما نصه: " ثم تتبعه فصحح جهد الطاقة على يد مؤلفه تقي الدين أحمد بن علي المقريزي في شهررمضان سنة إحدى وأربعين وثمان مائة" سيما وأن هذا النص يحدد بوضوح ما تم من تتبع وتصحيح لهذه النسخة تمثل في تصحيح ما وقع من أخطاء من قِبل الناسخ وما وقع من سقط، ثم ما أضافه المقريزي من تخريجات رأى إضافتها بعد مرور أكثر من ثلاثة وعشرين عامًا، ورأي إضافة المزيد من التوضيح، وهنا لا نغفل إدراك المقريزي لأهمية ما يعرف حديثًا بـ "التغذية الراجعة"(Feed back) التي جعلته يضيف هذه التعليقات لمزيد من التفسير والتوضيح، مع الاحتفاظ بشكل وهيئة الرسالة الأصلية والتي وصفها بأنها "نبذة لطيفة" بفضل زيادة معرفته التراكمية. وهنا نضع في الاعتبار الفارق بين كتابة المؤلف للسلطان المؤيد شيخ وبين تحوله إلى وعاء معرفي عام بعد ذلك.

وتفسير نص المقريزي في هذا التخريج يحتاج في إطار دراسة مضمونه إلى تفسير من خلال محاور متعددة، منها ما يرتبط بالبعد اللغوي، ومنه ما يرتبط بالبعد الزمني تأريخًا وتاريخًا، ومنها ما يرتبط بمنهجية إخراج المخطوط الإسلامي ومراحل اخراجه وبخاصة "نسخة المؤلف".

ونبدأ بالبعد اللغوي في إطار كلمتي "تم تتبعه" والكلمة الأولى تعني تمام العمل، أما الكلمة الثانية "التتبع" في اللغة تعني السير خلف الشيء لإدراك أصله وبيانه والتحقق منه، وفي سياق إخراج المخطوطات فإن الدلالة تتسع لتشير إلى أن المخطوط قرأه مؤلفه أو قرئ عليه قراءة متوالية لتصحيح ما وقع من أخطاء أثناء النسخ واستكمال ما سقط إن كان هناك سقوط فيه، واضافة بعض التخريجات التي يرى المؤلف اضافتها لتفسير متنه الأصلي ويكتبها في هوامش المخطوط في مواضعها وفق القواعد المنظمة لذلك، وهذه التخريجات تتنوع أهدافها بين التحقيق لرواية ما أو تفسير مضمونها مباشرة، أو تفسيرها في الإطار اللغوي كما حدث في نسخة ليدن – موضوع البحث – أو غير ذلك.

والسؤال المهم الذي يطرح نفسه ما دلالة اللفظ "تتبع" سواء كان بصيغة الفعل أو بصيغة المصدر؟ وبمعنى أكثر تفصيلاً هل كان التتبع يتم أولاً بعمل التصحيحات واستكمال الساقط ثم يلي ذلك اضافة التخريجات، أم كان التصحيح واستكمال الساقط واضافة التخريجات تتم كلها بالترتيب في إطار قراءة متتابعة للمتن؟ وللاجابة على هذا السؤال نشير أولاً إلى أن عملية التتبع كانت تشمل التصحيح، واستكمال الساقط، واضافة التخريجات سواء أكان ذلك في مرحلة واحدة أو في مرحلتين، أولهما تبدأ بالتصحيح واستكمال الساقط، وتليها المرحلة الثانية متمثلة في إضافة التخريجات.

---

[١] السيد، ***رسائل المقريزي***، ص ص ٢٧.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن عملية التصحيح واستكمال الساقط كانت الأهم لأنها تصل بالنسخة الأصلية إلى شكلها الأصلي الذي كتبه المؤلف، ومن ثم تكون لها الأولوية ثم يأتي بعد ذلك كتابة التخريجات التي تفسر هذا المتن من قبل المؤلف، وهي تخريجات تمثل اضافة للمتن لغرض تفسير رأي المؤلف وضعه ولا يتسبب عدم اضافتها في خلل ما في المتن الأصلي ولكن يزيده تفسيرًا أو تحسينًا.

وفي هذا السياق من المهم الإشارة إلى أن كتابة التصحيحات والسقوط لها الأولوية أيضا في تحديد مواضعها في الهوامش، وتماهيًا مع هذه المواضع تكتب التخريجات في مواضعها دون أي تعارض وفق القواعد. ويلاحظ في تصحيحات وتخريجات نسخة ليدن من شذور العقود عدم حدوث أي تعارض يؤدي إلى تصرف ما من جانب المقريزي في تحديد مواضعها لا يتماهى والقواعد والأسس المتبعة والتي جرت العادة بها في هذا السياق.

ثم ننتقل إلى كلمة "فصحح" حيث أن "الفاء" في اللغة تعني الاسترخاء، وفي هذا السياق نشير إلى الفصل بين حدثين يتمثلان في مراجعة نص المتن وتصحيحه واستكمال ما سقط منه، ثم اضافة بعض التخريجات التي تفسر مضمون بعض الكلمات أو المفاهيم الواردة فيه في مرحلة تالية، أو أن كلمة " فصحح" هنا تعني النتيجة النهائية التي أصبح عليها المخطوط بعد تتبعه تصحيحًا وتخريجًا.

ثم تأتي بقية صياغة الحاشية بأن هذا العمل كان على " يد مؤلفه" تقي الدين أحمد بن علي المقريزي في توثيق واضح يؤكد مراجعة وتصحيح واضافة التخريجات على يد المؤلف ذاته، وهو نص له أهميته في إطار اعتبارين مهمين: أولهما أنه يمثل مؤشرًا مهمًا من مؤشرات فرز "نسخة المؤلف" عن غيرها من النسخ اللاحقة لمؤلّفِه، ومن ناحية أخرى توثق بعض مراحل إخراج نسخة المؤلف التي تتميز بمراجعة مؤلفها في فترة لاحقة.

ثم تأتي كلمتي "جهد الطاقة" لتبين أن هذا العمل قام به المقريزي وبذل فيه ما يملك من طاقة لإتمامه بالصورة التي تم بها.

ومن جهة أخرى فإن مقارنة صياغة هذه الحاشية بصياغة حواشي مماثلة في بعض كتب المقريزي الأخرى في مجموعة ليدن تشير إلى أهمية صياغة مفردات الحواشي التي قد تختلف لتعبر عن الحالة التي تمت بها المراجعة من قبل المؤلف، ونضرب لذلك بعض الأمثلة، فقد ورد في ختام رسالة المقريزي في نفس المجموعة بعد مراجعة هذه الرسالة وهي الرسالة الخامسة في المجموعة بعنوان "ضوء الساري لمعرفة تميم الداري" التي جاء نص الحاشية الدالة على المراجعة بهذه الصيغة "فرغ من تتبعه وتصحيحه منشئوه أحمد بن علي المقريزي في شهر رمضان سنة إحدى وأربعين وثماني ماية"[١].

[١] السيد، ***رسائل المقريزي***، ص ص ٢٧.

كذلك يأتي ختام رسالة المقريزي التي بعنوان "النزاع والتخاصم فيما بين بني أمية وبني هاشم " حيث جاء نصها على النحو التالي "تتبعه فصححه جامعه ومؤلفه أحمد بن علي المقريزي في شوال سنة ٨٤١هـ"[١]، وفي هذا السياق فإن ما يرد في خواتيم بعض نسخ المؤلفين من نصوص تشير إلى تتبعها أو مراجعتها أو تصحيحها أو ضبط تحريرها [٢] أو استكمال ما نقص منها وتعديل ما سقط من الأهمية بمكان لتحقيق مثل هذه النسخ أو دراستها لبيان ما تم فيها في مرحلة لاحقة لكتابة أصلها ثم نسخها في عهد الملك في فترات لاحقة.

وخلاصة القول أن هذه الحاشية تفسر لقارئها ما تم بها بمعرفة مؤلفها ، ومن ثم فإنها تدخل في إطار عرض هذا التفسير والتوضيح ولا تمثل جزءًا من المتن الأصلي[٣] للكتاب الأصلي للمؤلف، وهو أمر يرى الباحث أهمية أن ينعكس في تحقيق نسخة المؤلف التي مرت بمراحل تتبع ومراجعة ككتاب شذور العقود في ذكر النقود للمقريزي.

وبعد هذا العرض للحاشية الأخيرة نخلص إلى أن بعض الحواشي لا تتصل بنص المتن الأصلي للكتاب؛ ولكنها توثق لما مر به من مراحل تتبع وتصحيح أو تحرير أو ضبط، أما بقية الحواشي في نسخة المؤلف التي راجعها المقريزي فإن عرض مضمونها هو الآخر له أهميته فيما يتعلق بمنهجية التحقيق التي تسعى إلى نشر وتحقيق أصل متن الكتاب وفق نسخة المؤلف في مرحلة ما من مراحلها، وأهمية تحديد أي المراحل التي تمكن من تحقيق النص على نسخة المؤلف التي تمثلها هذه المرحلة أو تلك.

التخريجات بهوامش نسخة ليدن وعلاقتها بنسخ المخطوطة اللاحقة:

أشرنا في الدراسة الشكلية إلى أن نسخة ليدن كُتب بهوامشها تخريجات سجلها المقريزي بخط يده[٤] وكان ملتزمًا في كتابة هذه التخريجات بسمة مهمة أكدت عليها المصادر وهي كتابة التخجري بخط تميل حروفه إلى جهة اليمين قليلاً، وهي سمة أساسية في خط النستعليق الذي يرى بعض الباحثين المتخصصين في النقوش والرقوش العربية الإسلامية أن رسمه له علاقة واضحة باستخدامه في كتابة التعليقات في هوامش المخطوطات كما ذكرنا.

---

[١] السيد، **رسائل المقريزي**، ص ص ٢٩.

[٢] السيد، **رسائل المقريزي**، ص ص ٢٧.

[٣] أضاف بعض المحققين هذا الهامش إلى متن المخطوط عند تحقيقه.السيد، رسائل المقريزي، ص١١٤. ولم نقم بإضافتها إلى المتن في التحقيق الذي قمنا به لأن الكتاب الأصلي ينتهي بدعاء المقريزي للسلطان المؤيد شيخ الذي كتب له هذه الرسالة بإعتبار أن هذه الحاشية توضح ما تم من مراجعة للكتابة ولا تدخل في إطار المتن الأصلي. المقريزي، ***شذور العقود في ذكر النقود***، تحقيق محمد عبد الستار عثمان.

[٤] لا يثبت نهائيًا مع ما ورد في الحاشية المباشرة التي تشير إلى تتبع المقريزي لكتابه بخط يده، وتم التأكد من أن الخط الذي كتبت به بعض التصحيحات والتخريجات بخط يد المقريزي نفسه من خلال المقارنات مع مصادر أخرى له أكدت الدراسات أنها بخط يده، سواء فيما يتعلق بأسلوب رسمه لبعض الحروف المتكررة أو من خلال المساحات التي يتركها بين الكلمات وسمات أخرى. للاستزادة راجع
Bauden(Fredric), Maqrizian xvl; al maqrizi as reader, Author as readers in the Mumluk period and ley and edited by Eilse France, University de liege, Belgique.

وهذه التخريجات – من وجهة النظر الآثارية – لها أهميتها في سياق صور متون المخطوطات التي نسخت من هذه المخطوطة بعد سنة ٨٤١هـ/١٤٣٧م التي تتبع فيها المقريزي نسخة ليدن وصححها مُقرًا بذلك في أخر التخريجات في الصفحة رقم (١٦) الهامش الأيمن، وقد اختلفت النسخ المخطوطة بعد تاريخ نسخة ليدن من حيث تضمين التخريجات التي بالهوامش والتي تبلغ عشرة تخريجات بهوامش الصفحات (٢، ٣، ٤، ٥، ٧، ١٢، ١٣، ١٦) وهذا الاختلاف تبعه أيضا اختلاف في تحقيق متون بعض النسخ التي تم تحقيقها بمعرفة من تصدوا لتحقيق هذا المخطوط. ويرى الباحث أن تتبع تضمين التخريجات بالهوامش في متن النسخ المخطوطة له أهميته التي تتمثل فيما يلي:

١. إبراز مدى اعتماد النسخة المصححة ذات التخريجات التي تتبعها المقريزي بنفسه في النسخ التي نسخت في العصرالعثماني.

٢. موقف الناسخين من إدماج بعض التخريجات في النسخة التي راجعها المقريزي كمؤشر مهم لما يتم من تحقيقات لهذه النسخة التي راجعها المقريزي، ومراجعة ما تم من تحقيقات لنسخ أخرى لم يتمكن محققيها من الوصول إلى نسخة ليدن التي بدأ اعتمادها في التحقيقات في سنة ١٩٩٠م بمعرفة الباحث[١] ثم تحقيقها الأخير[٢].

٣. أهمية النسخ المتأخرة بإعتبارها أيضا نسخًا أثرية في تجسيد ثقافة عصورها المرتبطة بنسخ المخطوطات ومنهجيات ذلك النسخ.

٤. رصد ما حدث في بعض هذه النسخ من نصوص في متنها لم ترد في نسخة المقريزي الأولى، أو النسخة المحققة والمضاف إليها تخريجات بمعرفة المقريزي نفسه سنة ٨٤١هـ/١٤٣٧م وحتى وفاته سنة ٨٤٥هـ/١٤٤١م أو احتمال أن تكون بعض هذه الاضافات للمتن في سياق آخر.

٥. أهمية دراسة النقاط السابقة في إطار تحديد تعريف وحدود لـ "نسخة المؤلف" وهي حدود لا تتصل فقط بما عثر عليه من مخطوطات توفرت الأدلة المادية لنسبتها للمؤلف في مرحلة أو مراحل متتالية؛ ولكنها قد تمتد إلى احتمال وجود نسخ أخرى للمؤلف في مراحل أخرى غير المراحل التي تم التأكد المادي منها، وتؤشر إليها نصوص أضيفت إلى متن النسخ اللاحقة من المحتمل أن تكون من إنتاج المؤلف نفسه في إطار ثقافة التخريج في عصر المؤلف.

ولا شك أن معرفة سياقات هذا التتبع للنسخ المخطوطة والربط بينها وبين ما تم من تحقيقات لهذه النسخ بمعرفة المحققين الذين تصدوا لتحقيقها من شأنه أن يرشد إلى ما تم اتباعه من معايير في تضمين التخريجات بالهوامش سواء عند الناسخين أو المحققين. وفي إطار ما سبق نعرض لأهم النسخ اللاحقة والتي كانت أيضا

[١] المقريزي (تقي الدين أحمد بن علي ت: ٨٤٥هـ)، ***شذور العقود في ذكر النقود***، تحقيق ودراسة ونشر محمد عبد الستار عثمان، دار المعارف، ١٩٩٠م.

[٢] السيد (أيمن فؤاد)، ***رسائل المقريزي***، معهد المخطوطات العربية، ٢٠٢١م.

محط نظر المحققين، وهذا العرض رأينا أن يكون في إطار الترتيب الزمني لأهمية البعد الزمني في الرصد والفحص والمقارنة.

أولاً: نسخة مكتبة رشيد أفندي بإستنابول رقم (١١٥٢) بتاريخ ١٢ شوال سنة ٩٩٩هـ/١٥٩٠م

تكشف مقابلة هذه النسخة مع نسخة ليدن عن أن ناسخها ضمّن فقط متن الهامش الأيسر رقم (٤) في صفحة رقم (٦) وهذا يعني أنه:-

١. اطلع على نسخة ليدن أو أي نسخة أخرى سابقة لتاريخ نسخه اطلع ناسخها على النسخة التي تتبعها وصححها المقريزي؛ لكنه لم يرَ أن يُضمّن هذه النسخة بقية الهوامش التسعة الأخرى.

٢. جاء نص هذا التخريج على النحو التالي: "جمل [١] زيادة الأكبر/ على نقص الأصغر وجعلهما/ درهماين متساويين/ زنة كل منهما ستة دوانيق" وهذا النص نص تفسيري – كما أشرنا – يوضح السياق للقارئ العادي، ويرتبط ارتباطًا مباشرًا بالمتن.

ثانيًا: نسخة مصورة بمكتبة جامعة الملك سعود مؤرخة سنة ١٠١٨هـ/ ١٦٠٩م

هذه النسخة ورد في نهايتها اسم الناسخ "محمد بن أحمد المظفري" وهذه النسخة يلاحظ أن ناسخها ضمّن متنها معظم تخريجات المقريزي بهوامش النسخة التي تتبعها وصححها

ثالثًا: نسحة مكتبة عاطف أفندي بإستانبول مؤرخة سنة ١٨١٤م

ومن النسخ المهمة الأخرى نسخة بمكتبة عاطف أفندي – السليمانية – استانبول. محفوظات تركية/ مجموعة رسائل بتاريخ ١٨١٤م رسالة في النقود الإسلامية للمقريزي تحت رقم(٢)، أرقام الصفحات (٢٩-٣٩).

وهذه النسخة يلاحظ أن عنوانها مختلف، كما أن متنها يتضمن الهامش رقم (١/ ص٢)، وهامش رقم(٢/ ص٢)، وهامش رقم(٨/ ص ٦) فقط ولم يتضمن المتن التخريجات الأخرى التي كتبها المقريزي.

وتكشف مقابلة نص متن هذه النسخة مع متن نسخة ليدن والتعليقات بهوامشها أن الناسخ أدمج ثلاثة تخريجات فقط من عشرة وردت في نسخة ليدن. ويلاحظ أن التخريجات التي ضمنها المتن منها ما هو لغوي، ومنها ما يرتبط بالبعد التاريخي بالتخريج، ومنها ما يرتبط بموضوع الكتاب الأصلي كالتخريج أو التفسير الإصطلاحي اللغوي لمصطلح "تبر" ولم تتضمن النسخة التخريجات الأخرى بالرغم من أن بعضها يرتبط بموضوع الكتاب وتفسير مضمونه أو التفسير اللغوي.

[١] قرأ السيد هذه الكلمة "حَمَلَ" كما أشرنا، وهي قراءة تحتاج إلى مراجعة في إطار التوثيق اللغوي ودلالة الكلمة (؟).

رابعًا: نسخة مكتبة مسجد النور العثماني بإستانبول

توجد نسخة مهمة أيضا في مكتبة مسجد النور العثماني – استانبول تحت رقم(٤٩٣٧) يلاحظ أيضا أنها لا تختلف في متنها سوى في نصوص التخريجات ١، ٢، ٣ فقط، كما يلاحظ أنه أضاف إلى المتن اضافات تعتبر تفسيرًا لسياق النص، وهو أمر يعني أن ناسخ هذه النسخة قد نسخ نسخة بها هذه الإضافات، أو أنه هو الذي قام بإضافتها بإعتبار أن له معرفة بموضوع الكتاب. وهذا الأمر يعني احتمال الاضافة إلى متن نسخة المؤلف، وهو أمر وارد في سياق الإضافة التي المتن أو اضافة التخريجات إلى بالهوامش التي تدمج في مرحلة لاحقة للمتن.

وبعد هذا العرض لبعض النسخ التي ترجع إلى العصر العثماني في القرنين العاشر والحادي عشر وما بعدهما وصولاً إلى النصف الأول من القرن العشرين يتضح ما يلي:

١. أن بعض النسخ أدمجت جانبًا من تعليقات المقريزي في متنها، وكانت للتعليقات الثلاثة الأولى النصيب الأكبر في هذا السياق.
٢. أن بعض النسخ أدمجت معظم التعليقات في متنها.
٣. أن بعض النسخ أدمجت التعليق الأول فقط.
٤. أن كل النسخ لم تدمج إفادة المقريزي في التعليق الأخير الذي يشير إلى تتبعه وتصحيحه لمتن النسخة التي تتبعها وصححها سنة٨٤١هـ/١٤٣٧م.

وفي ضوء ما سبق يتضح أن منهجية ناسخي نسخ مخطوط شذور العقود تختلف من ناسخ إلى آخر في سياق دمج تخريج أو أكثر في المتن وترك بعض التخريجات؛ ولكنهم جميعًا اتفقوا منهجيًا على عدم تضمين حاشية المقريزي التي تشير إلى تتبعه لمتن الكتاب، وهذا ربما لأن هذه الحاشية ليست من أصل المتن؛ ولكنها تشير فقط إلى التتبع الذي قام به المقريزي وإقراره بصحة الكتاب بعد هذا التتبع، وصحة ما أقره المقريزي بما أضافه من تخريجات لم تكن ملزمة لهؤلاء الناسخين بدمجها كلها في المتن؛ ولكن منهم من أدمج بعضها، ومنهم من أدمج معظمها في إطار ما رأوا من أهمية لهذه التخريجات في إطار ثقافة عصرهم.

التحقيقات التي اعتمدت على نسخة ليدن:

اعتمد على نسخة ليدن التي تتبعها المقريزي محققان: أولهما الباحث الذي نشر تحقيقًا لهذا الكتاب مع دراسة آثارية لما ورد فيه وكان ذلك عام ١٩٩٠م. وأعيد طباعتها عام ٢٠١٥م بعد إضافة بعض التعليقات على الدراسة، وردود فعلها عند بعض المتخصصين الذين حققوها تحقيقًا كان موضع نقد. والتحقيق الثاني الذي قام به الأستاذ الدكتور/ أيمن فؤاد السيد سنة ٢٠٢١م وقام بنشره معهد المخطوطات العربية.

واختلفت منهجية التحقيق في نقطة أساسية ترتبط بمنهج دمج التخريجات التي كتبها المقريزي في نص المتن الأصلي للكتاب قبل تتبعه سنة ٨٤١هـ/١٤٣٧م حيث قام الباحث بنشر النسخة الأصلية للمتن دون دمج التعليقات، وفصل كتابة التخريجات في هوامش التحقيق مع الإشارة إلى أنه من عمل المقريزي مؤلف الكتاب.

وهذا المنهج يضمن للقارئ مطالعة النسخة الأصلية للمؤلف التي كتبها للسلطان المؤيد شيخ في إطار أمر الأخير للمقريزي بكتابتها ارتباطًا بأحداث إصلاحه للسكة والتي تعتبر وثيقة شبه رسمية، كما تضمن له قراءة التخريجات التي بالهوامش حتى يستطيع القارئ أن يتابع ما تم بالكتاب من صياغة بعد تتبعه بإثنين وعشرين عامًا، وبعد تغير الهدف من كتابة المتن، حيث تحولت الرسالة التي كتبها المقريزي إلى كتاب أو وعاء معرفي اتصالي يضيف معارف للقارئ مع الاحتفاظ بالمادة المعرفية للنسخة الأصلية والتي كُتبت في سياق التمهيد الاعلامي والاعلاني لإصلاح السكة الذي قام به السلطان المؤيد شيخ.

وهذا المنهج في هذا السياق يضمن وجود نصين لنسخة المؤلف تتميز بهما نسخة ليدن، وهذا من وجهة النظر الآثارية أمر مهم لإثبات نص كل منهما بإعتبار أن كل منهما يمثل مرحلة أثرية في كتابة متن هذا الكتاب بمعرفة مؤلفه لا يصح تغييرها.

أما التحقيق الثاني الذي قام به الأستاذ الدكتور/ أيمن فؤاد السيد فيلاحظ أنه لم يضع في حسابه هذه الرؤية الأثرية لنسخة ليدن، كما يلاحظ أن هذا التحقيق لم يحدد المعايير التي اتبعها صاحب التحقيق في عملية دمج بعض التخريجات في المتن وعدم دمج بعضها الآخر[١] بالرغم من أن مضمون هذه التخريجات يتصل بموضوع الكتاب اتصالاً مباشرًا.

ويلاحظ أن المحقق في هذا الاتجاه كان متأثرًا ببعض النسخ التي ترجع إلى العصر العثماني (نسخة رشيد أفندي)– كما سبقت الإشارة – التي أغفلت إدماج هذه التعليقات ولم تشر إليها من قريب أو بعيد.

كما يلاحظ أن المحقق أدمج الحاشية الأخيرة الخاصة بتتبع المقريزي لنسخة ليدن وإقراره بصحتها وخالف بذلك كل ناسخي النسخ المعروفة من هذا الكتاب إن كان يتصل بإثبات هذا الحدث، إلا أنه لا يدخل في متن الكتاب الأصلي وتمت الإشارة إليه في مقدمة تحقيق هذه النسخة سواء بمعرفة الباحث أو بمعرفة المحقق المذكور.

وخلاصة نتائج هذه الدراسة يمكن إيجازها فيما يلي:–

١. أن نسخة المؤلف من كتاب "شذور العقود في ذكر النقود" تتضمن صورتين أثريتين للكتاب يرجعان إلى عهد المقريزي إحداهما عند تأليف الكتاب كرسالة أمر بعملها السلطان المؤيد شيخ سنة ٨١٩هـ/١٤١٦م في سياق أحداث إصلاحه النقدي، والثانية تمت في سنة ٨٤١هـ/١٤٣٧م بإضافة

[١] السيد، ***رسائل المقريزي***، ص ٩١ "هامش١"، ص ٩٣ هامش"١، ٢"، ص ١١١ هامش"١".

التخريجات وعمل التصحيحات وإضافة السقط الذي حدث في النسخة التي راجعها المقريزي والتي نُسخت قبل هذا التتبع والتصحيح في الفترة من ٨١٩-٨٤١هـ / ١٤١٦-١٤٣٧م.

٢. أن نسخة المؤلف يمكن أن تتعدد مراحلها وفقًا لهدف المؤلف بإضافة تخريجات، ومن المهم اعتبار ذلك بإعتبار أن النسخة المخطوطة تمثل في حد ذاتها أثرًا يجب تتبع مراحل انتاجه وما حدث في كل مرحلة.

٣. أن تحقيق نسخة المؤلف التي تجسد أكثر من مرحلة من المهم – كما هو متبع في منهجيات التحقيق ومعاييره [١] – أن تلتزم بصياغة المتن في كل مرحلة، واعتبار المتن الأصلي أساسًا في هذا التحقيق وما حدث في المراحل السابقة مؤسسًا على هذا الأصل.

٤. أهمية مراجعة النسخ اللاحقة تاريخيًا لنسخة المؤلف في تحقيق نسخة المؤلف سواء كانت تمثل الأصل الذي كتبه المؤلف كتابة أو تمثل أكثر من مرحلة في حياته.

٥. أهمية مراجعة النسخ اللاحقة لبيان ما تم فيها من إضافات تعكس ثقافة عصرها من جهة وتبين تتابع الاتصال المعرفي من بداية نسخ الكتاب على يد مؤلفه حتى أخر نسخة خُطت من هذا الكتاب أو ذاك.

أهمية دراسة السمات الشكلية ومضمون النص لتحديد معايير واضحة صحيحة للتحقيق وبخاصة فيما يتعلق بتحديد هوية التخريجات أو الاضافات التي تدمج في نص المخطوط أو الاضافات التي تضاف إليه سواء في فترات نسخه اللاحقة أو حتى في إصدارات تحقيقه المعاصرة.

التحقيق والنص الأصلي لمتن مخطوطة مجموعة ليدن:

ورد في النشر الأخير لمخطوطة "شذور العقود في ذكر النقود" ما لا يتطابق والنص الأصلي لمتن المخطوطة، ويتمثل الاختلاف فيما يلي:-

١. وجود بعض الأخطاء في القراءة، ومن أمثلة ذلك:

أ) كلمة "بمنّة" والتي قرأها المحقق "منه" (ص١/ س٥).

ب) كلمة "فنسبت" والتي قرأها المحقق "ونسبت" (ص٥/ س١٠).

ج) كلمة "لتُضرب" التي قرأها المحقق "ليضرب" (ص٥/ س١٢)

د) كلمة "سبعًا" التي قرأها المحقق "سبعين" (ص٦/ س٢٢).

هـ) كلمة "المدونة" التي قرأها المحقق "المدينة" (؟!)(ص٧/ س٥).

[١] الحلوجي (عبد الستار)، ***المخطوط العربي***، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٢م، ص ص ٢٩٤-٢٩٧.

و) كلمة "كتاب" التي قرأها المحقق "كتابة" (؟!) (ص٧/ س٦).

ز) كلمة "تجوز" التي قرأها المحقق "يجوز" (ص٨/ س١٧).

ح) كلمة "من" التي قرأها المحقق "عن" (ص٩/ س٢٢).

ط) كلمة "تسع" التي قرأها المحقق "سبع" (ص١١/ س٢٢).

ي) كلمة "نيله" التي قرأها المحقق "مثله" (ص١٢ س).

ك) كلمة "الذين" التي قرأها المحقق "الذي" (ص١٣/ س٢٢).

ل) كلمة "الله" التي قرأها المحقق "لله" (؟!)(ص١٤/ س١).

م) كلمة "من" التي قرأها المحقق "في" (ص١٤/ س٧).

ن) كلمة "نعره" التي قرأها المحقق "نصره" (ص١٥/ س١٧).

س) كلمة "شأوهم" التي قرأها المحقق "بلادهم" [١] (ص١٥/ س١٨).

٢. "**السقوط**":

حدث في بعض المواضع سقوط من النص الأصلي كما يثبت في نص المتن المنشور، ومن أمثلة ذلك:

أ) سقطت كلمة "زكاة" (ص٤/ س٢).

ب) سقطت الجملة " في كل شهر بما يجتمع قبلهم من المال كي يحصيها عندهم" (ص٥ س/ ١٣-١٤).

ج) سقطت كلمة "أيام" والتي تقع قبل كلمة ملوك " (ص١٢ س٢٢).

د)سقطت كلمة "شرعي" (ص١٤ س٨).

٣. "**الضبط** ":

يلاحظ أن ضبط بعض الكلمات الذي ضبطه المحقق غير صحيح، ومثال ذلك:

أ) ما ورد في (ص٦/ س٩) كلمة "عَدّلَ" التي ضبطها المحقق "عَدَلَ"

ب) ما ورد في كلمة "قطع" (التخريج٨/ ص١٣) التي ضبطها المحقق "قَطَعَ" بإعتبار أن الكلمة في السياق "فعل" والصحيح في الضبط "قَطْع" بإعتبار أن الكلمة في السياق مصدرًا. والقطع في المسكوكات اقتطاع جزء من الدرهم أو الدينار "قرضة" ليباع ما يجمع منه "قراضة" من معدن الذهب أو الفضة، وهذا حكمه في الشرع الإسلامي إذا وصل حدًا معينًا من الدرهم أو الدينار يعتبر سرقة توجب إقامة

[١] هذه الكلمة صححها الناسخ حيث كتبها في الأصل "بأوهم" ثم كتب في التصحيح فوق الكلمة حرف "ش" وكتب بعدها حرف "ص" أي أنه متشكك في أمر رسمها.

الحد. ويستند هذا الموضوع شرعًا مع حديث النبي (ﷺ) الذي "نهى عن أن تكسر سكة المسلمين المتداولة بينهم إلا من بأس" رواه الحاكم. (صحيح) فبنى الفقهاء رأيهم من الفساد والضرورة من بأس.

٤. الرسم المخالف لرسم المتن الأصلي:

رسم المحقق بعض الكلمات مخالفًا هيئة رسم الكلمة في متن المخطوط في نسخته الأصلية، وسجل رسمه في المتن المحقق وليس في الهامش بالرغم من أن "رسم الكلمة" في المخطوط الأصلي له أهميته للدارسين المهتمين بدراسة هيئة رسم الكلمات وما قد يلحق به من تطور في سياق تاريخ الكتابة، أو ما قد يحتمل الرسم من رسم الكلمة بأكثر من هيئة وفق أراء النحويين واللغويين بصفة عامة. وهو ما يؤكد وجوب وضع رسم الكلمة كما هي، وكما أشار إلى ذلك من كتبوا من الرواد في مجال تحقيق المخطوطات[١]، ومن أمثلة ذلك ما ورد بهذا الخصوص:

أ) "بن اليزيد" (ص٧/ س٢١) جاء في رسم المحقق "بن يزيد".

ب) "ملؤ" (ص٩/ س٣) رسمها المحقق "ملئ".

ج) "الصقلي" (ص٩/ س٨) رسمها المحقق "الصقلبي" وتصحيحه صحيح، لكن موضعه في الهامش.

د)"ثنتي" (ص١١/ س١٧) رسمها المحقق "اثنتين"، وثنتي صحيحة أيضا في إطار الرسم باللغة العربية.

هـ) في رسم اتصال حرف الكاف للتمثيل، يلاحظ أن المحقق فصل رسم الكاف عن الكلمة التي تليها في إطار طريقته في التحقيق، وهي مرسومة في أصل المتن متصلة بالكلمة "كبني أمية" (ص١٥/ س٢) و"كالبيض" (ص ١٥/ س٢٢).

٥. إضافات للمتن بمعرفة المحقق:

يلاحظ أيضا أن المحقق أضاف للمتن بعض الكلمات ليست في أصل المخطوط المحققة، وقد أشار أحيانًا إلى مصدر تلك الاضافات. ومن أمثلة تلك الإضافات:-

أ) أضاف المحقق كلمتي "تلك الدراهم" إلى ما ورد في (السطر بعد أخر السطر ٢٢ وبداية السطر ٢٣ في ص٤) وأشار في الهامش أن النص جاء كذلك في كتاب "إغاثة الأمة". وهنا نشير إلى أن خصوصية شذور العقود في الاختصار طالما أن السياق واضح من الناحية اللغوية، وهذا يبين أن لظروف كتابة أصل الكتاب أهميتها في هذا السياق.

أضاف المحقق كلمة "بن شاهك" بعد اسم السندي (ص٨ س١٨) وهذه الاضافة يغني عنها ورود الاسم كاملاً في نص المخطوط في نص لاحق، ويتسق وسمة الاختصار التي تتماهى وظروف كتابة مخطوط شذور العقود.

---

[١] الحلوجي، ***المخطوط العربي***، ص ص ٢٩٤.

مناقشة نتائج البحث:

تمثل مناقشة النتائج التي سبق عرضها أهمية خاصة ترتبط بتحقيق الكتاب من جهة، وترتبط أيضا بدراسة متنه دراسة صحيحة. وتمثل اعتبار مرحلتي نسخة المؤلف في ليدن في التحقيق والدراسة النتيجة الأساسية المباشرة الجامعة المانعة لمحتوى المخطوط، وهو ما نعرض له في هذه المناقشة التي شملت كلاً من التحقيقين اللذين صدرا لنسخة المؤلف في مجموعة ليدن.

- **أهيمة اعتبار مرحلتي نسخة المؤلف في التحقيق:**

لا شك أن اعتبار مرحلتي نسخة المؤلف في تحقيق مخطوطة شذور العقود له أهميته المتصلة بمنهجية تحقيق المخطوطات بصفة عامة وتحقيق مخطوطة شذور العقود على وجه خاص، وذلك للأسباب التالية:-

١. أن اعتبار مرحلتي نسخة المؤلف تحتفظ للقارئ بالشكل الأثري للمخطوط بما يساعد على دراسته في إطار الشكل والمضمون دراسة آثارية تشمل كل الجوانب المرتبطة بفن الكتاب شكلاً ومضمونًا.

٢. يساعد التحقيق في إطار الاحتفاظ بالصورة الأثرية على دراسة ظواهر وملامح أخرى عديدة تتصل بنسخ المخطوطات وناسيخها مثل أخطاء النسخ وسماتها، ومنهجية كتابة التخريجات، وعمل التصحيحات، واستكمال الساقط، والعلامات بأنواعها المختلفة التي تساعد على قراءة المخطوط قراءة صحيحة في إطار الأسس اللغوية كعلامات الوقف والنبر، وكذلك العلامات الخاصة بالفصول سيما وأن هذه العلامات تشكل جزءًا من نسيج متن المخطوط.

٣. كما أن تقديم الصورة الأصلية لمرحلتي نسخ المخطوط يساعد على دراسة البعد الشكلي في نسخ المخطوط ، وتعدد ثقافة المشتركين فيه، ومنهجية العمل وما يحدث من تغير أو تطور في هذا السياق. وهو أمر مهم لدراسة فن المخطوطات دراسة متخصصة، ناهيك عن أن لذلك الأمر أهميته في تحقيق المخطوط.

٤. ولتقديم النسخة الأصلية للمؤلف في مراحلها المختلفة أهميته أيضا في تصميم المعايير التي يتبعها المحققون وبخاصة ما يتصل منها بإضافة كلمات للنص الأصلي لم ترد فيه [١] في سياق مقارنة هذا النص أو ذاك بنص ثانٍ في مخطوط آخر لنفس المؤلف أو منسوب إليه.

وهو اتجاه يحتاج إلى مراجعة لأن لكل كتاب ظروف معينة حكمت تأليفه مثلما حدث في مخطوطة شذور العقود التي كتبت كما ذكر المؤلف في هيئة مختصرة، وإنعكس ذلك بوضوح في عنوان الكتاب "شذور العقود في ذكر النقود" وكذلك ما جاء مكرورًا في متن الكتاب من إشارات وإحالات تفيد إلى الإيجاز والاختصار في العرض بإعتبار أن الكتاب كُتب كرسالة مختصرة للسلطان لغرض معين – كما أشرنا – كما إنعكس مرة أخرى في المرحلة الثانية التي أضاف فيها المقريزي بعض التخريجات التي عرضها أيضا في

[١] الحلوجي، ***المخطوط العربي***، ص ص ٢٩٤.

صورة مختصرة، كما أنه لم يضّمن الكتاب أحداثًا تاريخية لاحقة عاصرها المقريزي في عهد السلطان برسباي وتتصل بموضوع السكة وإصلاحها، وهو ما يعني – كما أشرنا – أن المقريزي رغم اضافته بعض التخريجات ظل محتفظًا بالحدود التاريخية والزمنية الأصلية لكتابه.

هناك بعض الاضافات التي يضيفها المحققون لتوضيح المتن أو استكماله في إطار رؤيتهم وثقافتهم اللغوية. وهذا شيء مهم؛ لكن لا يقبل أن يكون في متن الكتاب الذي من المهم أن يبقى بصورته الأصلية حتى في إطار وجود أخطاء في هذا المتن، وذلك لأن الاحتفاظ بالصورة الأثرية يقدم للدارسين والقراء ثقافة عصر المخطوط ومؤلفه وناسخه وهو أمر مهم، أما ثقافة المحقق فإن موضعها المناسب في الهامش وتحقق الفائدة منها – حال وجود فائدة – أيضا بعد اثباتها في موضعها الصحيح في الهامش.

وفي هذا السياق نشير إلى أن مثل هذه الاضافات قد تحدث في نسخ أثرية لاحقة لبعض المخطوطات، وهو أمر يحتاج هو الآخر إلى بذل الجهد لتحديد هذه الاضافات والاشارة إليها في هوامش التحقيق. ولا شك أن دراسة هذه الاضافات تمثل في حد ذاتها تغذية راجعة لمراجعة متن المخطوطة في كل مرحلة، وربط المراحل ببعضها لبيان علاقة ذلك بثقافة عصر التأليف والعصوراللاحقة التي تم نسخ المخطوط فيها وإحداث مثل هذه الاضافات.

وفي إطار ما سبق تتضح أهمية اعتبار البعد الأثري في تحقيق المخطوطات ودراستها، وتحديد المعايير المرتبطة بتقديم أصح تحقيق لهذا المخطوط أو ذاك.

ويلاحظ في التحقيق الأخير أن المحقق قام بوضع عناوين لبعض الأحداث المتعلقة بتاريخ السكة في العصور القديمة والعصور الإسلامية حتى عهد المؤيد شيخ. وهذه العناوين تعكس تأثر المحقق بتخصصه في التاريخ ولا تعكس مضمون الكتاب الحقيقي المتعلق بالنقود تاريخًا وتعريبًا واصلاحًا في العصور الإسلامية منذ عهد النبي (ﷺ) وحتى عهد المؤيد شيخ.

ولا تبدو منهجيته واضحة في هذا السياق التاريخي للعناوين التي وضعها المحقق في الهامش العلوي لصفحات تحقيقه، حيث يلاحظ أن العناوين التي تعرض للنقود في الفترة الإسلامية تعتبر عناوين انتقائية لبعض المراحل وإغفال مراحل أخرى وهذا الانتقاء ليس له ما يبرره، حيث أغفل المحقق على سبيل المثال "النقود الطولونية" وذكر دون سبب "الدنانير الإخشيدية" (؟!) التي لم يرد بشأنها في متن المخطوط أي إشارة(؟!) كما يلاحظ أن عناوين الفترة الفاطمية لم تكن أيضا عاكسة لما ورد في المتن عن النقود في عهد المعز ثم عهد الحاكم.

وهذا الاتجاه التاريخي البحت في صياغة هذه العناوين تعكس إلى حد بعيد أهمية أن يكون المحقق متخصصًا في الموضوع الذي يعالجه هذا المخطوط أو ذاك. وإذا راجعنا متن مخطوط شذور العقود نجد أن هذا المتن يعالج قضايا السكة من وجهة النظر الشرعية في عهد الرسول (ﷺ) ثم ما حدث من معالجات واصلاحات لها في العصور المختلفة وصولاً إلى عهد المؤيد شيخ الذي كتب المقريزي له هذه الرسالة شبه الرسمية بناء

على أوامره. وهذه القضايا من شأنها أن تطرح عناوين متخصصة غير تلك العناوين ذات السمة التاريخية السطحية التي وضعها المحقق، والتي لم يصل مضمونها إلى جوهر مضمون متن الكتاب.

وتمثل القضايا التالية مؤشرات لوضع عناوين أكثر اتصالاً بمتن الكتاب وأكثر عمقًا. ومن هذه العناوين المقترحة:-

١. إقرار النبي (ﷺ) للأساس الشرعي للدينار والدرهم المرتبط بما كان عليه حال السكة المتداولة قبل العصر الإسلامي.
٢. علاقة الأوزان بالمكاييل وأنماطها.
٣. إصلاح السكة في عهد عبد الملك بن مروان ونقوشها.
٤. سمات السكة الطولونية.
٥. سياسة الفاطميين النقدية.
٦. قاعدة الفضة وسيادتها في العصر الأيوبي.
٧. سيادة التعامل بالفلوس في العصر المملوكي والسياسات المنظمة لذلك.

التحقيق الحسابي لمتن "شذور العقود في ذكر النقود":

ضمّن الباحث تحقيقه الأول لنسخة ليدن دراسة تشير إلى محاولة لتحقيق متن كتاب المقريزي تحقيقًا حسابيًا[١]، وركز في سبيل تطبيق هذه الرؤية في التحقيق على حساب وزن الصنج في الإطار الشرعي، وعلاقة ذلك بالحدود الإسلامية وخاصة نصاب الزكاة وغير ذلك من المعاملات الاقتصادية والتجارية. وكان هدف هذا التحقيق مراجعة نص متن المقريزي وإثبات صحته وتفسير غامضه. وهو أمر مهم في تحقيق المخطوطات النوعية سواء كانت علمية أو تتصل بالبعد الشرعي لإرتباط ذلك بصحيح الدين وتطبيق حدوده، وهو الأمر الذي كان هدفًا لإصدار كتب دورية على فترات متوالية من الزمن مرتبطة بأحداث الإصلاح النقدي تعالج كيفية حساب القيم النقدية المرتبطة بتطبيق الحدود كالزكاة والدية وغيرها.

وهذا التحقيق له أهميته في تقديم دراسات حديثة عن هذه الاصدارات في الإطار الزمني التاريخي والأثري للاستفادة منها في تقديم رؤية شرعية معاصرة للمعاملات في إطار الثقافة الإسلامية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر:

- ابن منظور (جمال الدين محمد بن مكرم)، لسان العرب، دار صادر بيروت، ج٢؛ ج٨.
- الكتاني (محمد عبد الحي)، نظام الحكومة النبوية المسمى التراتيب الإدارية، دار الكتاب العربي، د.ت، ج١.
- الكناني (ابن جماعة ت: ٧٧٣هـ)، تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ت.

[١] المقريزي، ***شذور العقود في ذكر النقود*** تحقيق ودراسة ونشر محمد عبد الستار عثمان، ص ص ٧٢-٩٦.

- المقريزي (تقي الدين أحمد بن علي ت: ٨٤٥هـ)، شذور العقود في ذكر النقود، تحقيق ودراسة ونشر محمد عبد الستار عثمان، دار المعارف، ١٩٩٠م؛ الطبعة الثانية، ٢٠١٥م.

ثانياً: المراجع العربية:

- الحلوجي (عبد الستار)، المخطوط العربي، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٢م.
- السيد (أيمن فؤاد)، رسائل المقريزي، معهد المخطوطات العربية، ٢٠٢١م.
- عثمان (محمد عبد الستار)، أضواء جديدة على البعد الوظيفي لدور الضرب في العصر الإسلامي، مجلة مركز المسكوكات، كلية الآثار، جامعة الفيوم، العدد الرابع، ٢٠٢١م.
- عثمان (محمد عبد الستار)، في صناعة الخط وفنه في العصر المملوكي، دار الوفاء لدنيا النشر والطباعة، الأسكندرية، ٢٠١٨م.

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

- Bauden(Fredric), *Maqrizian xvl; al maqrizi as reader, Author as readers in the Mumluk period and ley and edited by Eilse France*, University de liege, Belgique.

بيان باللوحات والأشكال

أولاً: اللوحات

1. لوحة رقم (١): تبين الصفحة الأولى من مخطوط ليدن.
2. لوحة رقم (٢): تبين الصفحة الثانية من مخطوط ليدن.
3. لوحة رقم (٣): تبين الصفحة السابعة من مخطوط ليدن.
4. لوحة رقم (٤): تبين الصفحة العاشرة من مخطوط ليدن.
5. لوحة رقم (٥): تبين الصفحة الخامسة عشر من مخطوط ليدن.
6. لوحة رقم (٦): تبين الصفحة الثالثة عشر من مخطوط ليدن.
7. لوحة رقم (٧): تبين الصفحة الثالثة من مخطوط ليدن.
8. لوحة رقم (٨): تبين الصفحة السادسة من مخطوط ليدن.
9. لوحة رقم (٩): تبين الصفحة الرابعة عشر من مخطوط ليدن.
10. لوحة رقم (١٠): تبين الصفحة السادسة عشر من مخطوط ليدن.

ثانيًا: الأشكال:

1. شكل رقم (١) يبين تصحيحات المقريزي على النسخة الأصلية.
2. شكل رقم (٢) يبين التخريج رقم "١."
3. شكل رقم (٣) يبين التخريج رقم "٢."
4. شكل رقم (٤) يبين التخريج رقم "٣."
5. شكل رقم (٥) يبين التخريج رقم "٤."
6. شكل رقم (٦) يبين التخريج رقم "٥."
7. شكل رقم (٧) يبين التخريج رقم "٦."
8. شكل رقم (٨) يبين التخريج رقم "٧."

9. شكل رقم (٩) يبين التخريج رقم "٨."
10. شكل رقم (١٠) يبين التخريج رقم "٩."
11. شكل رقم (١١) يبين التخريج رقم "١٠."
١٢. شكل رقم (١٢) يبين تخريج يوضح تتبع المقريزي للنسخة الأصلية.

أولاً: اللوحات

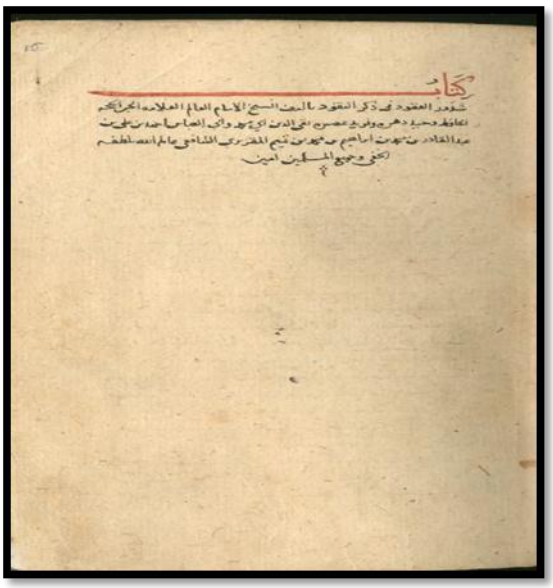

لوحة رقم (١): تبين الصفحة الأولى من مخطوط ليدن.

لوحة رقم (٢): تبين الصفحة الثانية من مخطوط ليدن.

لوحة رقم (٣): تبين الصفحة السابعة من مخطوط ليدن.

لوحة رقم (٤): تبين الصفحة العاشرة من مخطوط ليدن.

لوحة رقم (٥): تبين الصفحة الخامسة عشر من مخطوط ليدن.

لوحة رقم (٦): تبين الصفحة الثالثة عشر من مخطوط ليدن.

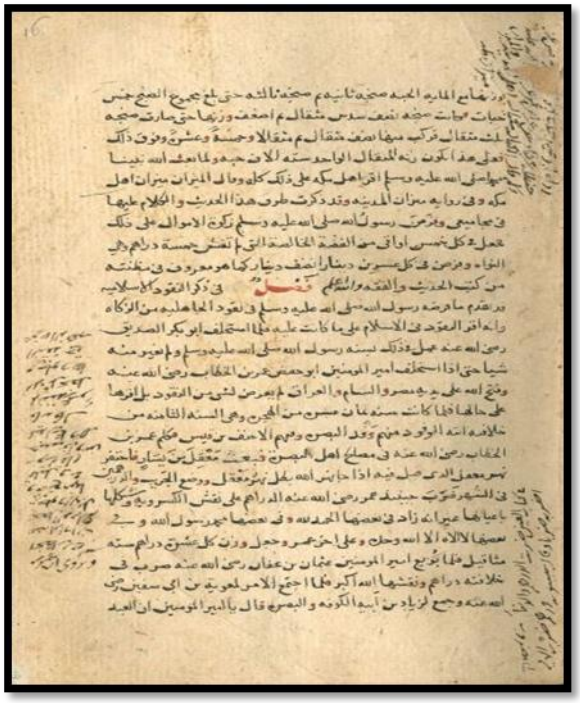

لوحة رقم (٧): تبين الصفحة الثالثة من مخطوط ليدن.

لوحة رقم (٨): تبين الصفحة السادسة من مخطوط ليدن.

لوحة رقم (٩): تبين الصفحة الرابعة عشر من مخطوط ليدن.

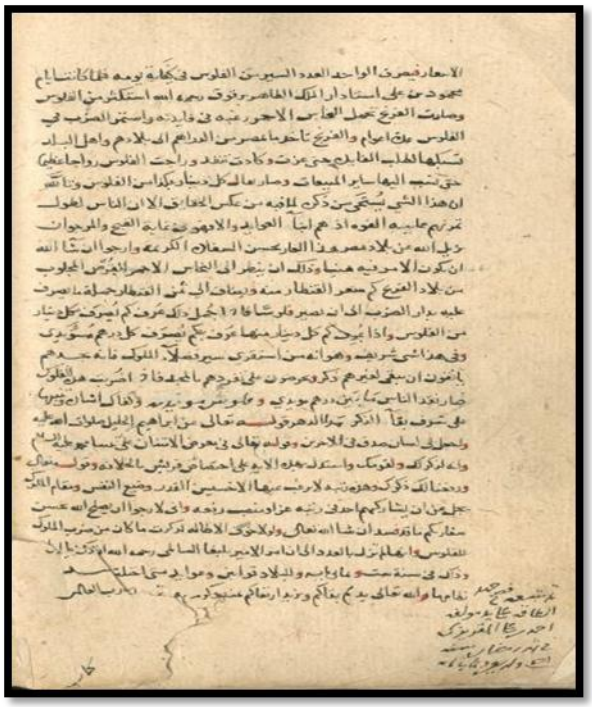

لوحة رقم (١٠): تبين الصفحة السادسة عشر من مخطوط ليدن.

ثانيًا: الأشكال

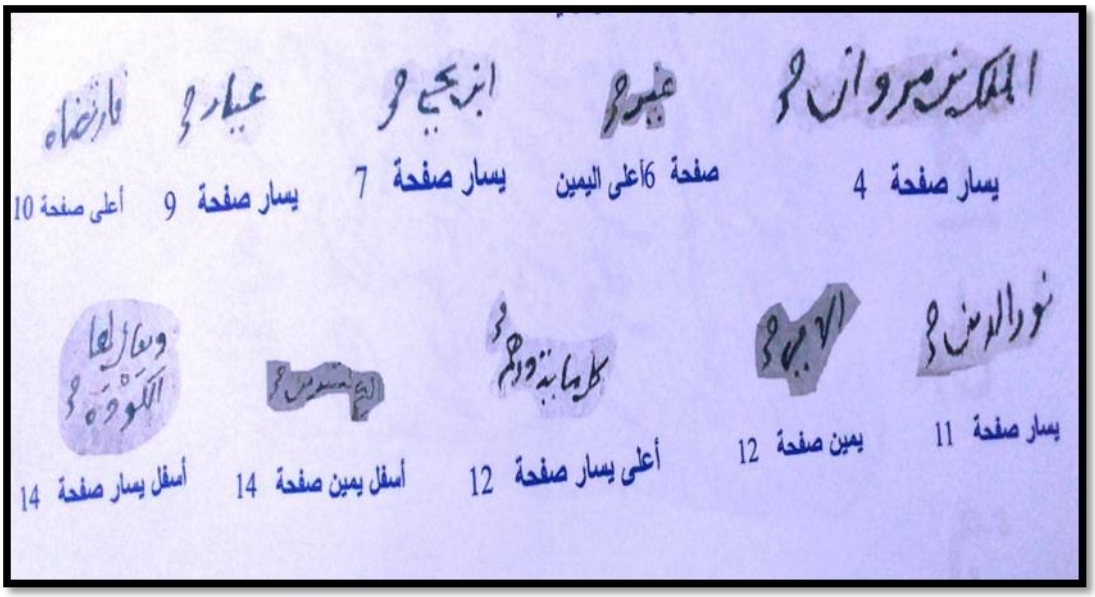

شكل رقم (١) يبين تصحيحات المقريزي على النسخة الأصلية.

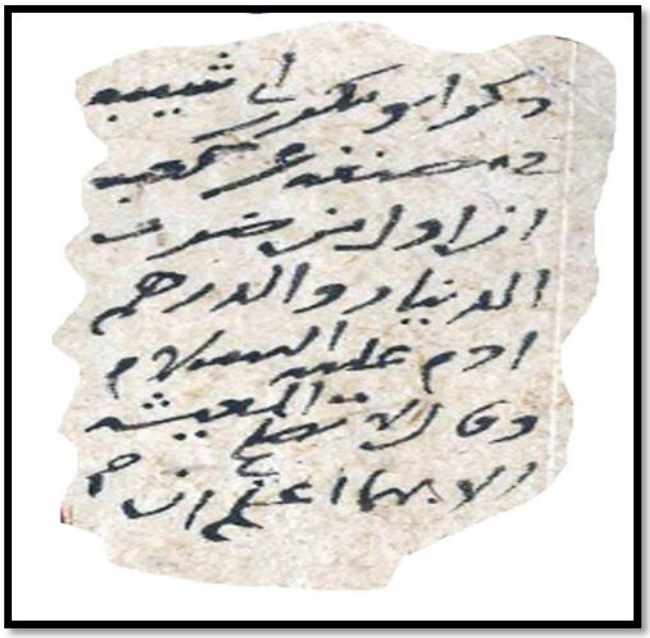

شكل رقم (٢) يبين التخريج رقم "١".

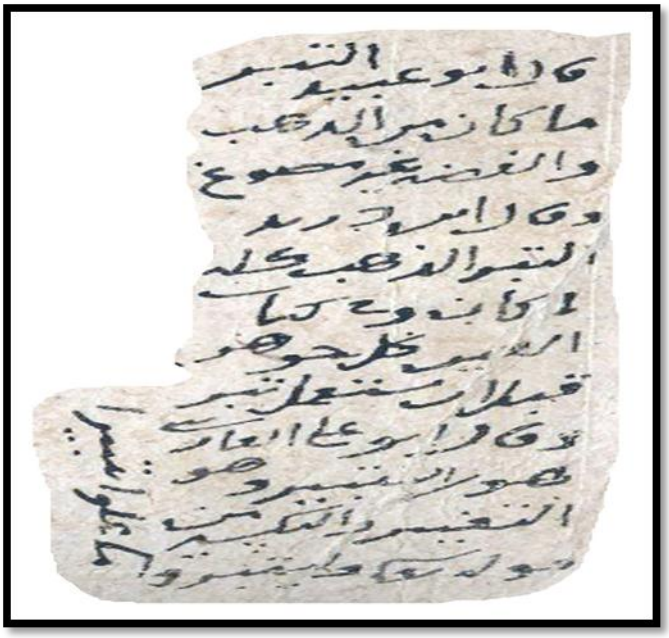

شكل رقم (٣) يبين التخريج رقم "٢".

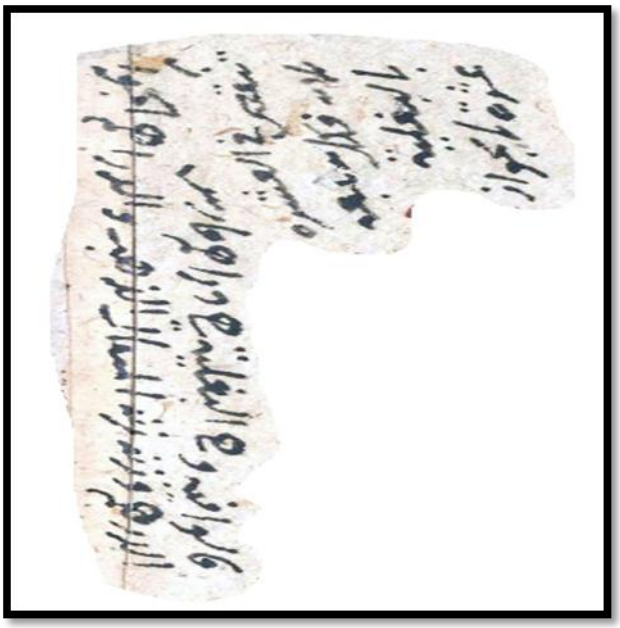

شكل رقم (٤) يبين التخريج رقم "٣".

شكل رقم (٥) يبين التخريج رقم "٤".

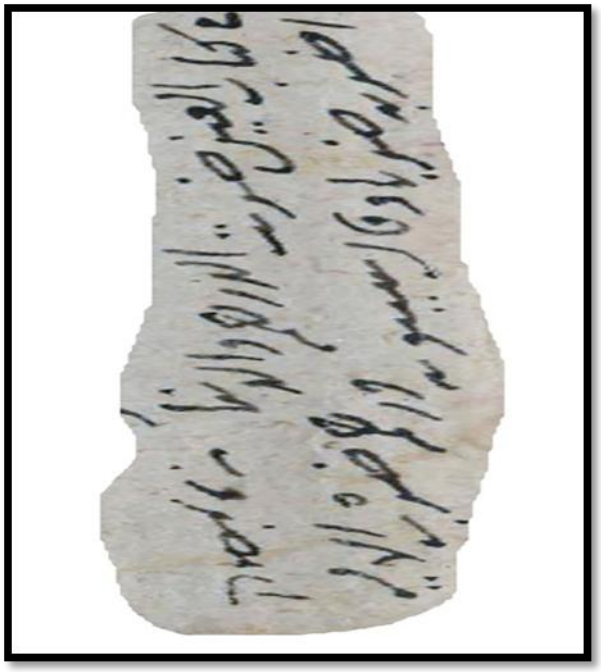

شكل رقم (٦) يبين التخريج رقم(٥).

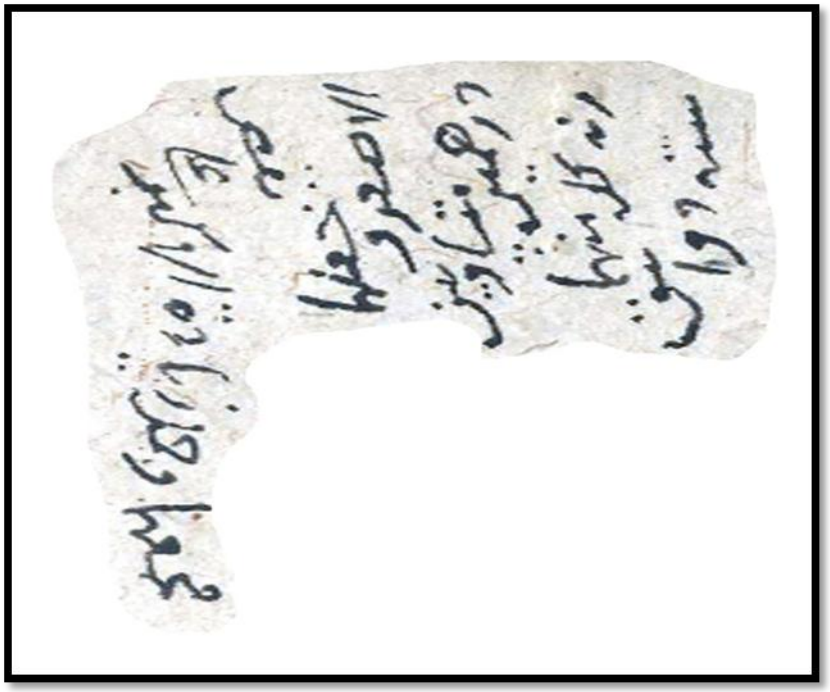

شكل رقم (٧) يبين التخريج رقم "٦".

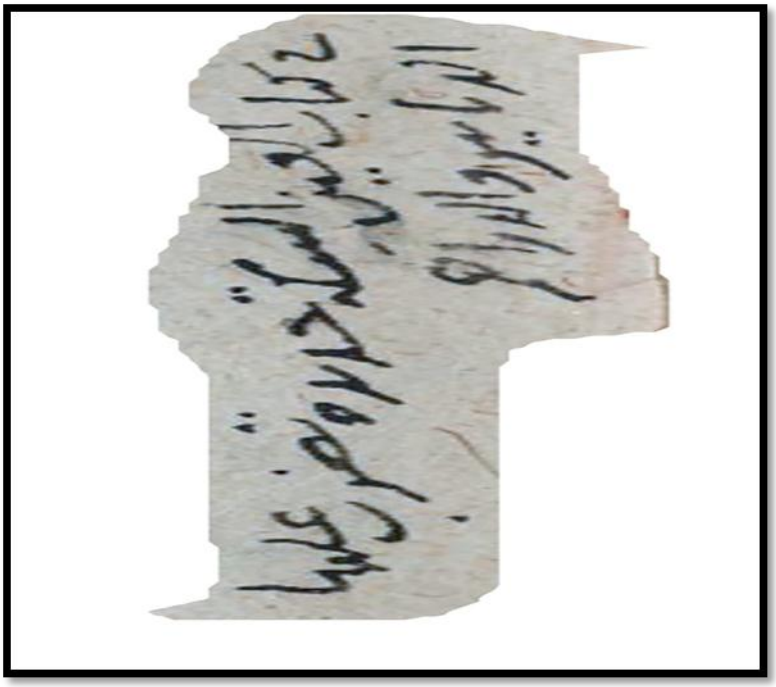

شكل رقم (٨) يبين التخريج رقم "٧".

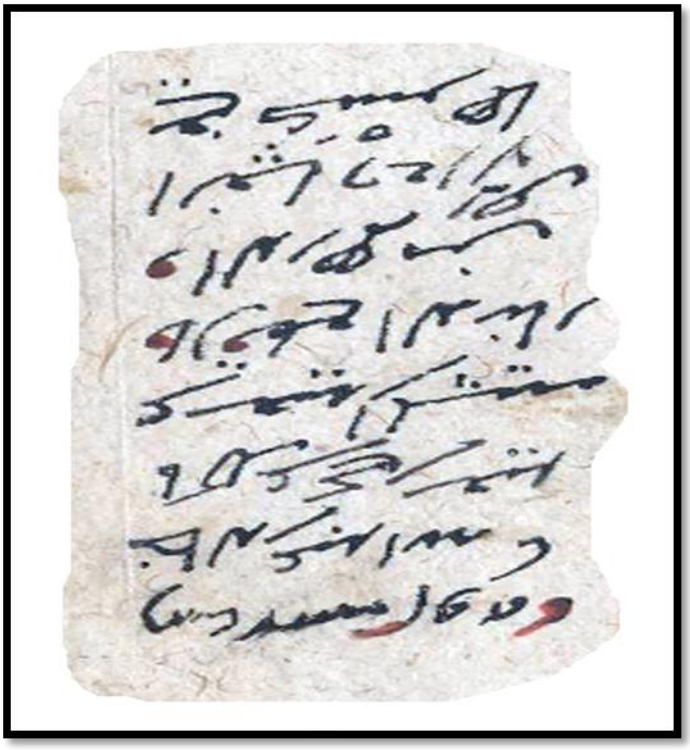

شكل رقم (٩) يبين التخريج رقم "٨".

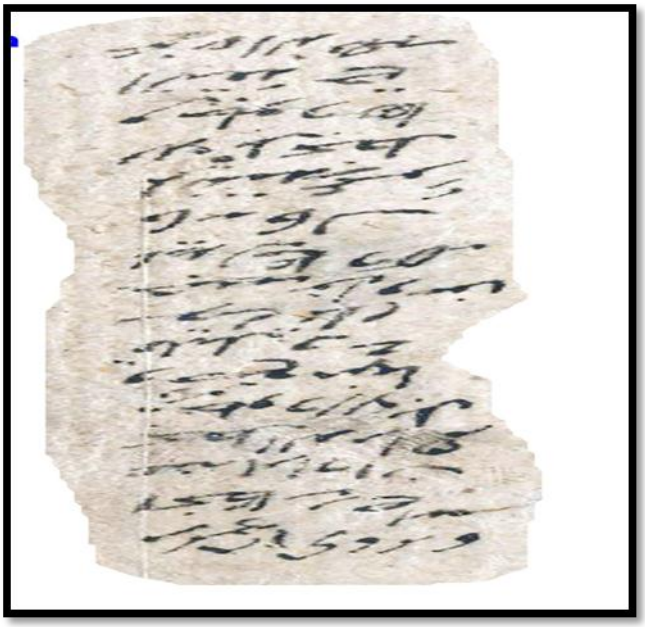

شكل رقم (١٠) يبين التخريج رقم "٩".

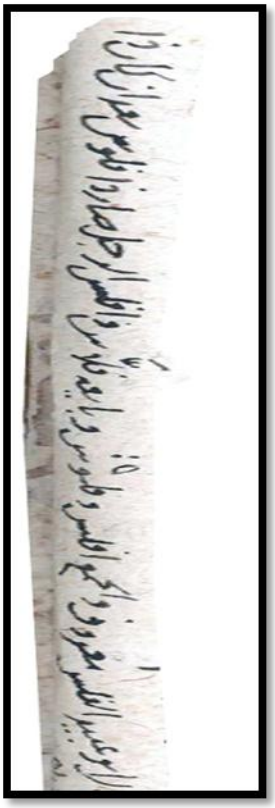

شكل رقم (١١) يبين التخريج رقم "١٠".

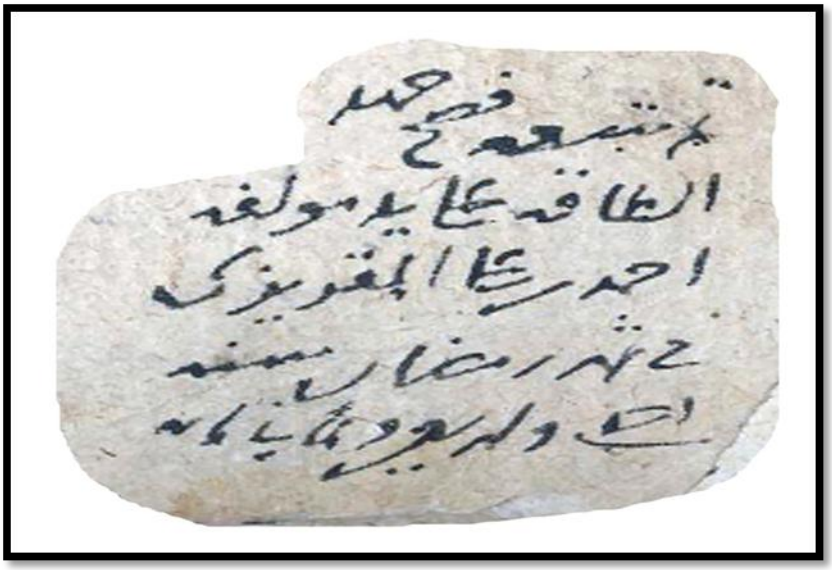

شكل رقم (١٢) يبين تخريج يوضح تتبع المقريزي للنسخة الأصلية